مصرف البحرين المركزي
Central Bank of Bahrain

التقرير السنوي

2020

المحتويات

المحتويات ..... أ
المقدمة ..... أ

1. تطورات السياسة النقدية 1
إدارة السياسة النقدية 2
أسعار الفائدة المحلية 2
أدوات الدين العام 5

2. تطوير الأنظمة التشريعية والرقابية 7
تطوير الأنظمة التشريعية 8
تطورات الأنظمة الرقابية 22

3. تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي 61
التراخيص الجديدة 62
أنظمة المدفوعات 68
إصدار النقد 69
البرامج التدريبية 70
مشاريع تقنية المعلومات 71

4. البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 80

المقدمة

يقوم مصرف البحرين المركزي بإصدار تقريره السنوي بناءً على المادة رقم (36) من قانون المصرف، حيث يتضمن التقرير أهم أنشطة المصرف خلال العام.

يلخص التقرير أهم التطورات المتعلقة بالقضايا التشريعية والرقابية الخاصة بالقطاع المالي والتي تم اقرارها وتطبيقها خلال العام.

الفصل

1

1. تطورات السياسة النقدية

إدارة السياسة النقدية

أسعار الفائدة المحلية

إصدارات الدين العام

إدارة السياسة النقدية

لجنة السياسة النقدية

واصلت لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة على مدى عام 2020، حيث تقوم اللجنة برصد التطورات الاقتصادية والمالية وتطورات السيولة النقدية، هذا وبالإضافة إلى وضع توصيات بشأن أدوات السياسة النقدية وتحديد أسعار الفائدة على التسهيلات التي يقدمها المصرف.

الاحتياطي الإلزامي

يقوم مصرف البحرين المركزي وبصورة شهرية باحتساب الاحتياطي الإلزامي بواقع 5٪ على جميع ودائع الزبائن المقومة بالدينار البحريني لدى مصارف قطاع التجزئة وبدون احتساب أي نسبة من الفوائد على حسابات الاحتياطي الإلزامي للمصارف لدى مصرف البحرين المركزي.

وقد قام مصرف البحرين المركزي بإطلاق حزمة من القرارات والتسهيلات المالية لمواجهة انعكاسات انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني، حيث تم خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 5٪ إلى 3٪ في مارس 2020.

وقد انخفض مجموع الاحتياطي الإلزامي لدى مصرف البحرين المركزي بنسبة 34٪ في 2020 مقارنة بعام 2019، حيث بلغ 322.857 مليون دينار بحريني في ديسمبر 2020 مقارنة بمبلغ 489.789 مليون دينار بحريني في ديسمبر 2019.

أسعار الفائدة المحلية

سعر الفائدة الأساسي

قام مصرف البحرين المركزي خلال عام 2020 بتغيير أسعار الفائدة حسب الآتي:

- في 5 فبراير 2020 تم خفض سعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من 2.60٪ إلى 2.45٪.

- في 3 مارس 2020 تم خفض سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 2.25٪ إلى 1.75٪. كما تم خفض سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 2.00٪ إلى 1.50٪ وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من 2.45٪ إلى 2.20٪.
- في 12 مارس 2020 تم خفض سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 4.00٪ إلى 2.45٪.
- في 16 مارس 2020 تم خفض سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 1.75٪ إلى 1.00٪. كما تم خفض سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 1.50٪ إلى 0.75٪ وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من 2.20٪ إلى 1.45٪، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 2.45٪ إلى 1.70٪.
- في 30 أبريل 2020 تم رفع سعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من 1.45٪ إلى 2٪، كما تم رفع سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 1.70٪ إلى 2.25٪.

أسعار الفائدة بين المصارف

بلغت نسبة الفائدة بين المصارف (BHIBOR) لثلاثة شهور 2.25٪ في نهاية عام 2020، مقابل 2.67٪ في نهاية عام 2019. وقد بلغت نسبة الفائدة بين المصارف لفترة ستة أشهر 2.53٪ في نهاية عام 2020، مقابل 2.70٪ في نهاية عام 2019.

أسعار الفائدة على الودائع والقروض

انخفض معدل سعر الفائدة المرجح على الودائع (3-12 شهراً) من 1.61٪ في نهاية عام 2019 إلى 1.20٪ في نهاية عام 2020 كما انخفض معدل سعر الفائدة المرجح على الودائع (أقل من 3 شهور) من 1.31٪ إلى 0.94٪ خلال الفترة نفسها. وانخفض كذلك معدل سعر الفائدة المرجح على ودائع التوفير من 0.23٪ إلى 0.18٪ لنفس الفترة. وانخفض سعر الفائدة المرجح على القروض الممنوحة لقطاع الأعمال من 4.87٪ في نهاية عام 2019 إلى 2.27٪ وذلك في نهاية عام 2020. كما انخفض سعر الفائدة على القروض الشخصية من 4.91٪ إلى 4.77٪ لنفس الفترة.

التسهيلات المصرفية

التسهيلات المصرفية هي عبارة عن مجموعة من أدوات الإيداع والإقراض التي يوفرها المصرف لمصارف التجزئة لتلبية احتياجاتها إلى السيولة بالدينار البحريني.

بلغ الرصيد القائم لإيداعات مصارف التجزئة مع المصرف المركزي 874.330 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2020 مقارنة بمبلغ 856.486 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2019 بنسبة ارتفاع بلغت 2.1٪.

وقد قام مصرف البحرين المركزي بإطلاق حزمة من القرارات والتسهيلات المالية لمواجهة انعكاسات انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني، حيث تم طرح تسهيلات إقراض (إعادة الشراء REPO لمصارف التجزئة مقابل الأوراق المالية الحكومية بدون فوائد لفترة استحقاق تصل إلى ستة أشهر. وقد بلغ مجموع عمليات الإقراض التابعة للحزمة المالية 230 مليون دينار بحريني للمصارف التقليدية و241.242 مليون دينار بحريني للمصارف الإسلامية خلال العام 2020.

الوكالة

هي أداة لاستثمار السيولة لمصارف التجزئة الإسلامية العاملة في مملكة البحرين عن طريق إيداعها لدى المصرف المركزي بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد بلغ مجموع الرصيد القائم لإيداعات المصارف الإسلامية مع المصرف المركزي (الوكالة) 163.800 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2020 مقارنة بمبلغ 116.363 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2019 بنسبة ارتفاع بلغت 40.8٪.

خدمة مرابحة الصكوك

في إطار الجهود التي يبذلها مصرف البحرين المركزي نحو تطوير العمل المصرفي الإسلامي، وفي خطوة تهدف إلى تعزيز سوق رأس المال في مملكة البحرين، قام المصرف وبالتعاون مع بورصة البحرين بتطوير خدمة مرابحة الصكوك للعملاء والمصارف، وذلك لتوفير السيولة والاقتراض بطرق قائمة على أسس مبادئ الشريعة الإسلامية. وبموجب هذه الخدمة ومن خلال منصة إلكترونية توفرها بورصة

البحرين، يشتري الطرف المُقرض الصكوك من مصرف البحرين المركزي، وبعد تملكه للصكوك يبيعها للمستقرض بيعاً مؤجلاً. وقد تم إطلاق هذه الخدمة في تاريخ 1 يونيو 2020، حيث بلغ مجموع عمليات المرابحة 410 عملية بمبلغ وقدره 993.461 مليون دينار بحريني خلال عام 2020.

أدوات الدين العام

يقوم مصرف البحرين المركزي نيابةً عن حكومة مملكة البحرين بإصدار سندات تقليدية وصكوك إسلامية قصيرة وطويلة الأجل ممثلة في أذونات الخزانة الحكومية وسندات التنمية الحكومية وصكوك السلم وصكوك التأجير الإسلامية وصكوك الإجارة والمرابحة.

قام المصرف خلال عام 2020، بإصدار أذونات الخزانة الحكومية بالدينار البحريني لفترة استحقاق 3 أشهر بمبلغ 70 مليون دينار بحريني وذلك بصورة أسبوعية، وقد أصدر المصرف أذونات خزانة حكومية لفترة استحقاق 6 أشهر بصورة شهرية وبمبلغ 35 مليون دينار بحريني. هذا بالإضافة إلى إصدار أذونات الخزانة الحكومية لفترة استحقاق 12 شهراً بصورة شهرية وبمبلغ 100 مليون دينار بحريني.

كما يقوم مصرف البحرين المركزي بإصدار صكوك السلم بصورة شهرية لفترة استحقاق 3 أشهر بمبلغ 43 مليون دينار، وإصدار صكوك التأجير الإسلامية بصورة شهرية لفترة استحقاق 6 أشهر بمبلغ 62 مليون دينار بحريني.

أصدر مصرف البحرين المركزي خلال عام 2020، وبطلب من وزارة المالية والاقتصاد الوطني سندات تنمية حكومية وصكوك إسلامية محلية ودولية لفترات استحقاق مختلفة وذلك على النحو التالي:

- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 300 مليون دينار بحريني بتاريخ 3 مايو 2020 لفترة استحقاق 3 سنوات بسعر فائدة ثابت بلغ 6٪.
- صكوك إجارة حكومية محلية بمبلغ 125 مليون دينار بحريني بتاريخ 19 يوليو 2020 لفترة استحقاق 6 سنوات بعائد ثابت بلغ 4.5٪.
- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 150 مليون دينار بحريني بتاريخ 30 يوليو 2020 لفترة استحقاق 5 سنوات بسعر فائدة ثابت بلغ 4.5٪.

تنفيذ إصدارين على هيئة سندات تنمية حكومية دولية وإصدارين على هيئة صكوك إجارة ومرابحة إسلامية دولية تحت مظلة البرنامج الاقتراضي للسندات والبرنامج التمويلي للصكوك وذلك على النحو التالي:

- في 14 مايو 2020 عين مصرف البحرين المركزي كل من مصرف البحرين الوطني ومصرف الخليج المتحد وستاندرد تشارترد مصرف ومصرف ABC المؤسسة العربية المصرفية) وجي بي مورغان وإتش إس بي سي كمدراء رئيسيين مشتركين للإصدار (JLM's) من أجل:

- تنفيذ إصدار دولي (على هيئة سندات تنمية حكومية) تحت سقف البرنامج الاقتراضي للسندات بمبلغ مليار دولار أمريكي لفترة استحقاق 10 سنوات تنتهي في 14 مايو 2030 بسعر فائدة بلغ 7.4٪.
- تنفيذ إصدار دولي تحت سقف البرنامج التمويلي للصكوك على هيئة (صكوك إجارة بواقع 51٪ وصكوك مرابحة بواقع 49٪) بمبلغ مليار دولار أمريكي لفترة استحقاق أربع سنوات ونصف يستحق في 14 نوفمبر 2024 بعائد بلغ 6.3٪.

عين مصرف البحرين المركزي في 16 سبتمبر 2020 كل من مصرف البحرين الوطني ومصرف الخليج المتحد ومصرف ستاندرد تشارترد ومصرف ABC المؤسسة العربية المصرفية وسيتي مصرف وإتش إس بي سي كمدراء رئيسيين مشتركين للإصدار (JLM's) من أجل:

- تنفيذ إصدار دولي (على هيئة سندات تنمية حكومية) تحت سقف البرنامج الاقتراضي للسندات بمبلغ مليار دولار أمريكي لفترة استحقاق 12 سنة تنتهي في 16 سبتمبر 2032 بسعر فائدة بلغ 5.5٪.
- تنفيذ إصدار دولي تحت سقف البرنامج التمويلي للصكوك على هيئة (صكوك إجارة بواقع 51٪ وصكوك مرابحة بواقع 49٪) بمبلغ مليار دولار أمريكي لفترة استحقاق سبع سنوات يستحق في 16 سبتمبر 2027 بعائد بلغ 3.9٪.

الفصل

2

2. تطوير الأنظمة التشريعية والرقابية

تطوير الأنظمة التشريعية

تطوير الأنظمة الرقابية

تطوير الأنظمة التشريعية

تطبيق اتفاقية/معايير بازل 3

المتطلبات المتعلقة بالسيولة

أصدر المصرف في يناير 2020 تعميماً إلى المصارف التقليدية يتضمن النموذج الخاص الذي يجب على المصارف المحلية أن تستخدمه عند تسليم تقرير نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) إلى المصرف بشكل ربع سنوي، خلال 14 يومًا تقويميًا من نهاية الربع.

التعديلات المقترحة على فصل إدارة مخاطر الائتمان وفقا لبازل 3

يقوم المصرف حالياً بدراسة ملاحظات القطاع المصرفي المستلمة على الورقة الاستشارية الصادرة في هذا الخصوص وأخذها بعين الاعتبار وإجراء تعديلات إضافية بناء على ذلك تمهيدا لإصدار التعديلات بصورتها النهائية.

توجيهات جديدة بشأن وضع سقف على الرسوم على التسهيلات الائتمانية للأفراد

أصدر المصرف في فبراير 2020 توجيهات جديدة حول سقوف الرسوم المصرفية للمصارف وشركات التمويل وذلك ضمن المرحلة الثانية من المشروع. تتضمن هذه المرحلة وضع سقوف على الرسوم الإدارية لكل من التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية، والتسهيلات الائتمانية الخاصة بالسيارات، وتسهيلات الرهن العقاري.

تعديلات على فصل الأصول المشفرة

أصدر المصرف في يناير 2020 تحديثاً على فصل مكافحة غسيل الأموال (AML Module) وفصل الأصول المشفرة (CRA) ضمن المجلد السادس من مجلد توجيهات المصرف وفقاً للورقة الصادرة مؤخرا عن فريق العمل المالي (FATF) بهذا الشأن.

تعديلات مقترحة على فصل إدارة المخاطر التشغيلية

استلم المصرف ملاحظات القطاع على الورقة الاستشارية "متطلبات الأمن السيبراني (Cyber-security)" الصادرة في ديسمبر 2019 بهذا الخصوص وقام بدراستها وإدخال التعديلات عليها وهي قيد المراجعة حالياً.

قام المصرف بإدخال تعديلات إضافية على فصل إدارة المخاطر التشغيلية في مايو 2020 بخصوص عمليات المساندة إلى مزودي الخدمات السحابية. مزودي الخدمات السحابية هي شركات خارجية (طرف ثالث) تُقدم مجموعة من البرمجيات والأنظمة والبُنية التحتية عن طريق الانترنت خاصة بخدمات التخزين وقواعد البيانات. تشتمل هذه التعديلات على وجوب التزام مزودي الخدمات السحابية بجميع القوانين والمتطلبات الرقابية في المملكة. كما يجب أن ينص عقد التسنيد إلى الإجراءات الواجب اتباعها بشكل واضح عند التسنيد.

كما قام المصرف أيضاً بإدخال تعديلات أخرى على فصل إدارة المخاطر التشغيلية في مايو 2020 بخصوص مشروع الترميز المحلي (Local Tokenisation Project) حيث قام المصرف بهذه الخطوة من أجل السماح للمصارف (المصدّرين والمشترين) (issuers and acquirers) لإجراء مدفوعات الاتصالات قصيرة المدى (NFC) (لا تلامسيه) التي تبدأ عبر الهاتف المحمول دون إدخال رقم التعريف الشخصي.

يتضمن التعديل عدم الحاجة إلى استخدام طريقة التحقق من حامل بطاقة جهاز المستهلك للمصادقة والموافقة على الدفع (CDCVM)، للمعاملات التي تتجاوز 20 دينارًا بحرينيًا لأن العميل قد تمت مصادقته بالفعل بواسطة جهازه باستخدام رقم التعريف الشخصي أو المقاييس الحيوية (biometric) أو غيرها من طرق المصادقة. وينطبق هذا فقط عندما تكون بطاقة الخصم / الائتمان الخاصة بالعميل قد تم ترميزها بالفعل في تطبيق الدفع.

مسودة توجيهات حول متطلبات الحجز على أصول العملاء

يقوم المصرف حالياً بدراسة ملاحظات القطاع المصرفي على الورقة الاستشارية الصادرة بخصوص مسودة توجيهات حول متطلبات الحجز على أصول العملاء ومناقشتها مع وزارة العدل والشؤون الاسلامية

وتهدف الورقة الاستشارية إلى تعزيز ودمج كافة المتطلبات الواجب الوفاء بها من قبل المرخص لهم في فصل واحد وضمان تعامل المرخص لهم بكفاءة مع أوامر المحاكم والنيابة العامة فيما يتعلق بالحجز على الحسابات و / أو طلب المعلومات.

نظام حماية الأجور (WPS)

أصدر المصرف في فبراير 2020 تعميماً يطلب من مصارف التجزئة ومزودي خدمات الدفع إنشاء حسابات مصرفية بناءً على الشهادة الصادرة من هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية للوحدات (الصيادون، والكنائس، وشركات المحاماة، والمباني التجارية، والمدارس الخاصة وغيرها) بدلاً من رقم الترخيص.
كما يجب على المرخص لهم المعنيين اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لتسريع عملية استكمال المشروع والامتثال له بحلول 31 مارس 2020.

مسودة لائحة بشأن السيطرة في المصارف

قام المصرف بدراسة ملاحظات القطاع المصرفي المستلمة وعرضها ومناقشتها مع هيئة التشريع والرأي القانوني وسيقوم المصرف قريباً بإصدار ورقة استشارية أخرى بهذا الشأن تتضمن بند إضافي لمسودة اللائحة.

متطلبات موافقة المصرف المسبقة بشأن إعلانات المنتجات والخدمات المالية في فصل أخلاقيات العمل والسوق (Module BC)

أصدر المصرف تعميماً إلى المصارف التقليدية والإسلامية وشركات التمويل ومؤسسات التمويل متناهي الصغر يتضمن عدم إلزامية الحصول على موافقة المصرف المسبقة قبل نشر أي إعلانات عن المنتجات والخدمات المالية من خلال الصحف أو الأماكن العامة أو الانترنت أو من خلال استخدام أي وسائط أخرى.

ومع ذلك، يجب على المرخص لهم التأكد من أن أي إعلان وترويج للمبيعات بغض النظر عن الوسائل المستخدمة واضح ومفهوم وصحيح وغير مضلل ولا يشمل رسائل مخفية أو يخدع الجمهور بأي طريقة وسوف يقوم المصرف بإصدار توجيهات مفصّلة بهذا الشأن في وقت لاحق.

مقترح لتغيير فترة الاحتفاظ ببيانات التسهيلات غير المنتظمة في تقرير مركز المعلومات الائتمانية

أصدر المصرف ورقة استشارية إلى المصارف التقليدية والإسلامية وشركات التمويل ومؤسسات التمويل متناهي الصغر بشأن مقترح تخفيض فترة الاحتفاظ ببيانات التسهيلات غير المنتظمة لعملاء التجزئة إلى 3 سنوات و5 سنوات للعملاء من الشركات في تقارير مركز المعلومات الائتمانية، وذلك بسبب المخاوف التي أثارها العملاء الذين حُرموا من الحصول على تسهيلات بناءً على مستوى أداءهم في السابق. وقد استلم المصرف ملاحظات القطاع على الورقة الاستشارية بهذا الشأن وتقرر عدم تنفيذ المقترح تماشيا مع رغبة المصارف.

مشروع قانون الرهن التجاري الموحّد لدول الخليج العربية

أصدر المصرف في فبراير 2020 بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ورقة استشارية بخصوص مشروع قانون الرهن التجاري الموحّد وذلك في إطار الجهود المستمرة لتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي. وقد استلم المصرف الملاحظات على هذه الورقة الاستشارية وكان من المقرر مناقشة الملاحظات في الاجتماع القادم لدول مجلس التعاون، الذي تأجل بسبب الجائحة.

يهدف مشروع القانون إلى توحيد وتنظيم إجراءات الرهن التجاري والآثار المترتبة عليه بدول المجلس.

بيانات حساب الضمان الشهري

أصدر المصرف تعميم إلى جميع مصارف التجزئة بشأن حسابات الضمان الخاصة بمشاريع البيع على الخريطة، حيث يشير التعميم إلى نص البند "ب" من المادة 19 من القرار رقم (3) لسنة 2018 على أن "يقوم مدير حساب الضمان بتزويد المطور و مؤسسة التنظيم العقاري بالبيانات الشهرية على جميع المسائل المتعلقة بحساب الضمان"، أي يجب على جميع المرخص لهم الذين يعملون كمدراء لحساب الضمان تقديم جميع بيانات حساب الضمان (بما في ذلك الودائع والمدفوعات) المتعلقة بالمشاريع المرخصة من قبل مؤسسة التنظيم العقاري حتى الآن، بشكل شهري خلال 5 أيام من نهاية كل شهر.

كما أصدر المصرف في وقت لاحق تعميماً آخر إلى جميع بنوك التجزئة يُلزمهم فيه بوجوب قيام وظيفة الالتزام الخاصة بهم إلى إجراء مراجعة سنوية بشأن التزام المصارف بالقرار رقم 3 لسنة 2018 (المذكور أعلاه) بشأن حساب ضمان مشاريع البيع على الخريطة والقرار رقم 19 لسنة 2018 بتنظيم مزاولة نشاط أمين حساب ضمان مشاريع البيع على الخريطة.

علاوة على ذلك، أخطر المصرف مصارف التجزئة بأنه سيبدأ بتعيين خبراء للقيام بمراجعة تفصيلية لممارسات المصارف ذات الصلة في هذا المجال. ويعزو ذلك إلى قيام مؤسسة التنظيم العقاري بإعلام المصرف بعدم التزام مصارف التجزئة بالقرارات المذكورة أعلاه.

الشهادات المصرفية لرأس المال للشركات

أصدر المصرف في يناير 2020 تعميم إلى جميع مصارف التجزئة يطالبهم فيه بالسماح بإصدار الشهادات المصرفية للشركات في حالة نقل الملكية وذلك قبل اكتمال الطلب، دون وجوب تقديم رقم للسجل التجاري والاكتفاء بتقديم عقد التأسيس.

تعديلات على فصل الجريمة المالية وفصل المتطلبات عالية المستوى

أصدر المصرف في مايو 2020 تعديلات جديدة على فصلي الجريمة المالية والمتطلبات عالية المستوى لضمان الالتزام بجميع متطلبات مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب حيث يجب على المرخص لهم تضمين الالتزام بمتطلبات مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ضمن مؤشرات الأداء الرئيسية للموظفين، وأن ينعكس مدى هذا الالتزام – بشكل كاف – في تقييم الأداء السنوي للموظفين ومكافآتهم. كما يجب أن يستند تقييم الأداء ومكافآت المدراء وموظفي المرخص لهم إلى مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة بضمان الالتزام بمتطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ورقة استشارية ثانية – مسودة قانون في شأن المعاملات المضمونة

يعمل المصرف بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية على إصدار مسودة منقحة من "قانون في شأن المعاملات المضمونة" في مملكة البحرين حيث أصدر المصرف ورقة استشارية ثانية بهذا الخصوص وقد استلم ملاحظات القطاع المالي والأطراف ذوي العلاقة عليها وقد تم إرسال هذه الملاحظات في أبريل 2020 إلى مجلس التنمية الاقتصادية حتى يتسنى لهم دراستها ومراجعتها.

ممارسات حظر الحسابات من قبل مصارف التجزئة

أصدر المصرف في مارس 2020 تعميماً إلى جميع مصارف التجزئة يمنعهم من القيام بالحجز/الحظر على حسابات العملاء عند فقدانهم الوظيفة أو تقاعدهم بغض النظر عما إذا كان يحق للمصرف تعاقديًا اتخاذ مثل هذه الإجراءات أم لا، حيث تؤدي هذه الممارسات إلى إلقاء المزيد من العبء على العملاء الذين لديهم عقد تمويل مع المصرف.

بيانات مركز البحرين للمعلومات الائتمانية

أصدر المصرف تعميما في يونيو 2020 إلى جميع أعضاء مركز البحرين للمعلومات الائتمانية ("المركز") يُلزمهم بأن يدرجوا في سياساتهم وعملياتهم وإجراءاتهم ذات الصلة عددًا من المتطلبات على النحو التالي:

أ. إنشاء نظام مراقبة إلكتروني للسجلات ومراقبتها والاحتفاظ بها والكشف عن أي معلومات متعلقة بها وسجل يرصد دخول كافة أعضاء المركز إلى بيانات المركز؛

ب. إجراء تدقيق داخلي شهري على سجلات المركز لتحديد الدخول غير المصرح به إلى بيانات المركز من قبل أي موظف دون الحصول على موافقة العميل، ويجب إبلاغ المصرف بعدم الالتزام بالقانون؛

ج. توقيع الموظف المعنيّ الذي يعمل لدى أي عضو من أعضاء المركز على التزاماته القانونية المتعلقة بسرية معلومات وبيانات المركز. كما يجب أن يُغطي تقييم أداء هؤلاء الموظفين مدى التزامهم بالقانون وأي انتهاك للقانون سوف يخضع العضو والموظف لإجراءات الإنفاذ وفقًا لقانون المصرف.

قرار رقم (12) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام اللائحة رقم (1) لسنة 2007

أصدر المصرف القرار رقم (12) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام الخدمات الخاضعة للرقابة والذي ينص على استبدال نص الفئة الفرعية (هـ) من البند (5) من الجدول الوارد في المادة (1) من اللائحة.

ويتضمن التعديل التعريف الجديد للشركات المساندة للقطاع المالي: إدارة غرف المقاصّة وتسوية المدفوعات والشيكات والأوراق المالية وتقديم خدمات معلومات الائتمان وتقديم خدمات الصكوك

الالكترونية القابلة للتداول وخدمات التدريب في المجال المالي بالإضافة إلى تقديم خدمات مساندة أخرى ذات صلة بصناعة الخدمات المالية.

الانتقال من المعيار العالمي أو السعر المرجعي لأسعار الفائدة قصيرة الأجل (LIBOR)

أصدر المصرف تعميما إلى جميع المصارف وشركات التمويل بشأن استبدال سعر الليبور(LIBOR) المستخدم في تسعير الأدوات المالية المرتبطة بالدولار الأمريكي بسعر التمويل الليلي المضمون (SOFR) أو أي سعر مرجعي آخر معترف به دوليًا حيث طلب المصرف منهم تقديم تقرير بشأن تحليل تأثير هذا الانتقال بالإضافة إلى تقديم ملخص للنهج والخطة لمعالجة أي مخاطر ناشئة. يجب أن تصف الخطة العملية والجداول الزمنية وأي حلول قانونية مناسبة للتعامل مع الانتقال. كما سيقوم المصرف بالتنسيق مع جمعية مصارف البحرين لتحليل واستكشاف المشكلات والحلول التي لها تأثير على مستوى النظام المالي.

وقد استلم المصرف هذه التقارير من المصارف وشركات التمويل وقام بدراستها وأصدر تعميما آخر في يوليو 2020 يتضمن تعليمات إضافية مثل إنشاء فريق مخصص لوضع خطة شاملة والإشراف على تنفيذها بحيث لا يؤدي الانتقال إلى أي نزاعات أو اضطرابات تشغيلية أو تجارية و / أو أحداث أو مفاجآت أخرى يمكن تجنبها، والأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر ذات الصلة والآثار القانونية والتكنولوجية والمحاسبية والتنظيمية وغيرها من التعليمات والتدابير.

كما يجب على المصارف وشركات التمويل التأكيد كتابيًا للمصرف بأن الإجراءات المذكورة أعلاه قد تم وضعها بحلول نهاية سبتمبر 2020 وتقديم تقارير مرحلية شهرية في غضون 10 أيام من نهاية كل شهر تبدأ في سبتمبر 2020.

تقديم الخدمات المالية بدون أي تمييز

أصدر المصرف في أغسطس 2020 تعميماً إلى جميع المرخص لهم حيث يجب عليهم ضمان تقديم جميع الخدمات المالية الخاضعة لرقابة المصرف دون أي تمييز على أساس الجنس أو الجنسية أو الأصل أو اللغة أو العقيدة أو الدين أو الإعاقة الجسدية أو الحالة الاجتماعية وعدم الالتزام بذلك قد يعرّض المرخص له والأشخاص المصرح لهم لإجراءات تأديبية من قبل المصرف.

إصدار بطاقات الدفع بدون الاتصال (لاتلامسية)

أصدر المصرف في سبتمبر 2020 تعميماً إلى مصارف التجزئة وشركات التمويل ومزودي خدمات الدفع بخصوص إصدار بطاقات الدفع اللاتلامسية حيث يجب على جميع المرخص لهم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء إصدار وتوزيع بطاقات الخصم والائتمان والبطاقات مسبقة الدفع وبطاقات الدفع لعملائهم في موعد أقصاه 31 ديسمبر 2020 وبدون تحصيل أي رسوم على العملاء.

عمليات النصب والاحتيال الالكتروني

ضمن أهداف المصرف وجهوده لحماية المستهلك والقطاع المالي في المملكة أصدر المصرف تعميماً في سبتمبر 2020 إلى جميع مصارف التجزئة بخصوص استهداف عملاء مصارف التجزئة من خلال مكالمات احتياليه عن طريق الهاتف أو الواتساب، وعن طريق الرسائل القصيرة في الهاتف 'SMS' أو الواتساب، ورسائل البريد الإلكتروني أو غيرها من الوسائط، حيث يُطلب منهم تحديث بطاقة الهوية الشخصية أو رقم الهاتف المحمول أو أي معلومات شخصية أُخرى. وفي مثل هذا الاحتيال، يُطلب من العملاء الدخول إلى مواقع الكترونية مرفقة للرسالة أو البريد الإلكتروني أو فتح مستندات/مرفقات والتي تؤدي إلى عمليات الاحتيال.

كما أرفق المصرف في التعميم مؤشرات تدل على الاحتيال مثل:

- تلقي مكالمات هاتفية وواتساب من أرقام غير معروفة؛
- استلام الرسائل عن طريق الهاتف أو الواتساب أو رسائل البريد الإلكتروني أو رسائل أخرى، مع أو بدون مرفقات من مصادر غير معروفة أو جديدة لم يتم استلامها من خلال قنوات أو أرقام الاتصال المعتادة للمصارف؛
- روابط لمواقع الكترونية تبدو غير آمنة (على سبيل المثال، المواقع تبدأ بـ 'http' وليس "https")؛
- رابط لا يتطابق مع عنوان الموقع الرسمي الالكتروني للمصرف؛ و
- استخدام لغة إنجليزية غير صحيحة في الرسالة النصية وما إلى ذلك.

في ضوء ما سبق، وبالنظر إلى احتمالية حدوث خسائر/معاناة مالية كبيرة للعملاء، حث المصرف جميع مصارف التجزئة على اتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة هذه المحاولات الاحتيالية وتعزيز وعي العملاء بهذه الرسائل الاحتيالية من خلال إطلاق حملات توعية واسعة النطاق للعملاء عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي. كما يجب تحذير العملاء من مثل هذه المحاولات ونصحهم باستخدام الموقع

الإلكتروني/الهاتف الرسمي للمصرف فقط أو القنوات الأخرى للتواصل مع المصارف. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المصارف تعزيز أنظمة المراقبة بهدف الكشف في الوقت المناسب عن أي أنشطة مشبوهة على الحسابات يقوم بها أطراف وشركات مشتبه بها.

قرار رقم (123) بشأن لائحة وإجراءات تنفيذ بيع الأملاك المرهونة في المزاد العلني

أصدر المصرف في سبتمبر 2020 تعميما إلى جميع مصارف التجزئة وشركات التمويل يحثُّهم فيه بالالتزام بالأنظمة والإجراءات المنصوص عليها في قرار رقم (123) المذكور أعلاه، ولا سيما فيما يتعلق بتسريع عملية بيع العقارات المرهونة والوفاء بالديون والمصاريف المتراكمة خلال الفترة المحددة بما يتماشى مع الإطار القانوني المعتمد في النظام القضائي.

تحويلات الأموال من قبل عملاء مزودي خدمة الدفع

أصدر المصرف تعميما إلى المرخص لهم الذين يعملون كمحصّلين (acquirer) ويقومون بتوفير بوابات الدفع الالكتروني (payment gateway) حيث يُلزمهم باحتساب مئة فلس فقط على كل معاملة وذلك تماشيا مع نظام تحويل الأموال الإلكتروني (EFTS) طالما أنّ المعاملة عبارة عن تحويل أموال عادي، ويجب أن يتحمل العميل هذه الرسوم بدلاً من مزودي خدمات الدفع.

تدقيق أموال العميل والالتزام بوحدة الترخيص/التفويض

أصدر المصرف تعميما إلى جميع مزودي خدمات الدفع يُلزمهم بالتأكد من تعيين مدققين مستقلين لإجراء تدقيق مفصّل لأموال العميل المستلمة واستخدامها، السجلات المحاسبية، والضوابط الداخلية وما إلى ذلك كل ستة أشهر وتقديم التقرير إلى المصرف بموجب فصل التفويض من مجلد التوجيهات الخامس للمصرف.

يجب على المرخص لهم تقديم تقرير التدقيق إلى المصرف بعد شهرين من نهاية الفترة، أي 31 أغسطس لتقرير يونيو ونهاية فبراير لتقرير ديسمبر.

تدابير مكافحة الاحتيال الإلكتروني على حسابات العملاء

نظراً للزيادة المقلقة في عدد محاولات الاحتيال الإلكتروني التي تستهدف حسابات العملاء مؤخرًا ولحماية سلامة المصارف المحلية وأنظمة الدفع والثقة فيها أصدر المصرف تعميما إلى جميع مصارف التجزئة

وشركات التمويل ومزودي خدمات الدفع يتضمن تذكيرهم بحقهم في رفض (أي عكس) أي معاملة دفع، عند علمهم بأن العميل المعني لم يقم فعلاً بالمعاملة. كما يجب عليهم تقديم تقرير بالمعاملات المشبوهة لمثل هذه الحالات.

كما يجب على المرخص لهم أيضًا القيام بالآتي:

1. مراقبة تحركات حسابات العملاء للحماية من الاحتيال الإلكتروني باستخدام أدوات وتدابير مختلفة، مثل تحديد القيمة والحجم والسرعة. كما يجب القيام بهذا في أقرب وقت ممكن، في موعد أقصاه 28 فبراير 2021 وإخطار المصرف بذلك؛
2. عدم إلحاق الأشخاص الطبيعيين المقيمين في دول خارج مجلس التعاون الخليجي من خلال عملية الإلحاق الرقمي (digital on-boarding). علاوة على ذلك، يجب أن يخضع إلحاق العملاء المقيمين خارج البحرين لمتطلبات العناية الواجبة المعززة (enhanced due diligence) من قبل المصرف. ويجب الالتزام بهذه المتطلبات فورا؛
3. الاتصال بالعملاء لزيادة توعيتهم، قبل وبعد عملية الدمج، باستخدام مكالمات الفيديو أو مقاطع الفيديو القصيرة أو الرسائل التلقائية/التنبيهية، لتحذير الأشخاص الطبيعيين المتقدمين لفتح حسابات جارية أو توفير أو بطاقات ائتمان أو خصم أو البطاقات مسبوقة الدفع أو محافظ رقمية حول خطر الاحتيال الإلكتروني، والتأكيد على الحاجة إلى الحفاظ على سرية حساباتهم الشخصية وتفاصيلها وعدم مشاركتها مع أي شخص، عبر الإنترنت أو غيرها. ويجب الالتزام بهذه المتطلبات فورا.

الإجراءات الاحترازية والوقائية لفيروس كورونا

في ضوء التفشي العالمي الأخير لفيروس كورونا (COVID-19) والتدابير الوقائية التي اتخذتها حكومة البحرين، أصدر المصرف العديد من التعاميم للمرخص لهم للتخفيف من تأثير الفيروس على القطاع المالي والحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين العاملين في القطاع المالي والعملاء كالتالي:

- حث المصرف مصارف التجزئة وشركات التمويل ومؤسسات التمويل متناهي الصغر بالنظر في تدابير ميسره مثل إعادة جدولة أو منح تأجيلات مؤقتة لأقساط الائتمان، وتخفيض الربح / الفائدة أو الرسوم والعمولات أو أي تدابير أخرى للعملاء المتضررين وتقديم تقرير عن تفاصيل المقترضين الذين حصلوا على تدابير ميسرة.

- حث المصرف المرخص لهم بالتواصل مع التجار لتعقيم شاشات / لوحات المفاتيح لآلات نقاط البيع (POS) التي يستخدمها العملاء بانتظام وتجنب التعامل مع بطاقات العملاء ومطالبة العملاء بإدخال بطاقاتهم وسحبها من أجهزة نقاط البيع بأنفسهم. كما يجب أن يتم تطبيق هذه الممارسة من الآن فصاعدا.

- حث المصرف جميع المرخص لهم إتباع تعليمات التعقيم الصادرة عن وزارة الصحة وتنفيذها وتقديم تقرير بشأن ذلك. كما حث المصرف المرخص لهم التواصل مع الجمهور من خلال تغطية التدابير المتخذة لضمان سلامة موظفيهم وعملائهم في الصحافة أو عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.

- من أجل ضمان الخدمات المالية غير المنقطعة في مملكة البحرين، يجب على المرخص لهم الالتزام بمتطلبات استمرارية الخدمات التالية:

1. يجب أن تكون خطط استمرارية العمل واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث جاهزة للتفعيل في أي وقت؛
2. يجب أن تعمل أنظمة تحويل الأموال الدولية والمحلية بشكل فعال وطبيعي؛
3. يجب أن تحتوي جميع أجهزة الصراف الآلي على الكمية الكافية من النقد بشكل منتظم وأن المصرف مستعد لتقديم الكمية المطلوبة من النقد؛
4. يجب أن تتم جميع معاملات تمويل التجارة حسب الأحكام والشروط المتفق عليها مع العملاء المعنيين؛
5. يجب أن يحصل العملاء على الخدمات المصرفية من خلال فروع معينة والقنوات الإلكترونية.

- إعفاء جميع المصارف والشركات المدرجة وغير المدرجة من إعداد ونشر قوائمها المالية الفصلية والمراجعة من قبل مدققي الحسابات للربع الأول من عام 2020، وبناء على ذلك، فإنه يجب إعداد ونشر أول قوائم مالية مُعدّة ومراجعة من قبل مدققي الحسابات في شهر يونيو 2020 والتي تتضمن البيانات الخاصة بفترة الستة أشهر الأولى من السنة.

- إعفاء المرخص لهم من تقديم تقرير المدقق الخارجي السنوي الخاص بجودة إجراءات وأنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال وذلك حسب متطلبات فصل الجريمة المالية. وعليه يجب على المرخص لهم تسليم هذا التقرير في نهاية يونيو من العام ٢٠٢١.

- إعفاء جميع المصارف من تسليم أو تأجيل تسليم تقارير معيّنة ومرتبطة بمواعيد محددة (ملحقة للتعميم الصادر) وتمديد المواعيد النهائية لتقديم التقارير الأخرى التي يتعين تقديمها في الفترة من مارس إلى يونيو 2020. كما قام المصرف بتأجيل المتطلبات الخاصة بالمراجعة المستقلة من قبل شركات الاستشارة على النحو المنصوص عليه في مجلد التوجيهات.

- مطالبة المرخص لهم بتطبيق سياسة العمل من المنزل، على أوسع نطاق ممكن وتقليل عدد الموظفين في المكاتب/الفروع بقدر الإمكان. كما يجب على الموظفين المتواجدين في المكاتب الالتزام بإرشادات الصحة والسلامة الصادرة عن المصرف وتحقيق التباعد الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك تقليل عدد الموظفين المستخدمين لوسائل التنقل مثل باصات الشركات.

- إلزام جميع مصارف التجزئة عدم استخدام أي من الأموال المحوّلة من الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي لتغطية رواتب الموظفين البحرينيين – وفقاً لمبادرة الحكومة – نحو تسوية أي التزامات مالية مستحقة على الشركات للمصارف أو مؤسسات أخرى ويجب ألا تخضع هذه الأموال إلى أي أوامر قانونية بالتجميد.

- ألزم مصرف البحرين المركزي جميع المصارف وشركات التمويل بإجراء تقييم تفصيلي للأثر المالي لتأجيل الأقساط لمدة ستة أشهر من خلال احتساب صافي القيمة الحالية لمحفظتهم الائتمانية في البحرين وفقًا لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) المعمول بها حيث يجب عليهم القيام الآتي:

1. إجراء هذا التقييم للنصف الأول من العام 2020 وللسنة كاملة واستشارة المدققين الخارجيين؛
2. تقديمه إلى مصرف البحرين المركزي في 21 مايو 2020؛
3. يجب مراعاة أو الأخذ بالاعتبار الفوائد المستلمة أو المتوقع استلامها نتيجة لمختلف المبادرات الرقابية والحكومية، بما في ذلك دفع رواتب الموظفين البحرينيين، والإعفاء عن دفع فواتير الكهرباء والماء لمدة ثلاثة أشهر، وانعدام تكلفة اتفاقيات إعادة الشراء من المصرف.

- **الافصاح عن التأثير المالي لفيروس كورونا:** طلب المصرف في يوليو 2020 من جميع المرخص لهم والشركات المدرجة الإفصاح عن التأثير المالي لجائحة فيروس كورونا في قوائمهم المالية المرحلية و/أو السنوية (حسب المتطلبات الخاصة بهم) بدءا من القوائم المنتهية في 30 يونيو 2020. أما بالنسبة للشركات المدرجة، يجب أن تتم هذه الإفصاحات من خلال إفصاح عام تكميلي على موقع بورصة البحرين الإلكتروني بالإضافة إلى الإفصاح في القوائم المالية.

يجب على الشركات المدرجة والمرخص لهم (بالتعاون مع مدققي الحسابات الخارجيين) القيام بتحديد التأثير المالي بناءا على أي انخفاض في قيم أي أصل (أصول) معينة، أو المبيعات والإيرادات، أو السيولة، أو زيادة في المصروفات، والالتزامات، وغيرهم كتأثير مباشر من الجائحة مع الأخذ في الاعتبار أي فوائد مالية مكتسبة من حزمة الدعم المالية الحكومية ذات الصلة.

- **الإعفاء من تسليم تقرير المدقق الخارجي:** قرر المصرف في أغسطس 2020 إعفاء جميع المصارف وشركات التمويل ومؤسسات التمويل متناهية الصغر من تسليم تقرير المدقق الخارجي الخاص بالمراجعة المستقلة للتقارير الاحترازية من قبل شركات الاستشارة للربع المنتهي في 30 يونيو و30 سبتمبر 2020 على أن يتم استئناف تسليم هذه التقارير بدءا من الربع المنتهي في 31 ديسمبر 2020.

- **تحديث على تدابير المصرف بشأن فيروس كورونا:** قام المصرف بإعادة تقييم الوضع الاقتصادي والتدابير المختلفة التي تم تصميمها لمواجهة آثار الجائحة حيث أن الوباء لا يزال مصدر قلق مستمر في جميع أنحاء العالم وفي البحرين. وعليه ارتأى المصرف الاحتفاظ ببعض التدابير الحالية من أجل ضمان معالجة نقاط الضعف النظامية داخل القطاع المالي حيث أصدر تعميما إلى جميع المصارف وشركات التمويل ومؤسسات التمويل متناهي الصغر ومزودي خدمات الدفع ومزودي خدمات معالجة البطاقات في أغسطس 2020 يتضمن الالتزام بما أصدره المصرف في تاريخ 17 مارس 2020 مع تقديم تفاصيل الفترة النسبية للالتزام بالمتطلبات وفئات المرخص لهم الذين تنطبق عليهم هذه التدابير.

- **تأجيل إضافي لأقساط القروض:** أصدر المصرف في 21 و22 سبتمبر 2020 تعميمان إلى جميع المصارف بشأن تمديد فترة تأجيل الأقساط إلى 31 ديسمبر 2020 بعد المناقشة والتباحث مع جمعية مصارف البحرين واشتمل التعميمان على المتطلبات الرقابية التالية:

1. يجب على المرخص لهم تقديم خيار تأجيل أقساط القروض لمدة أربعة أشهر اعتبارا من 1 سبتمبر 2020 لعملائهم. يجب أن يستلزم الخيار المذكور تمديد المدة لمراعاة الربح / الفائدة الإضافية، مع الحفاظ على مبلغ القسط دون تغيير. كما يجب على المرخص لهم عدم زيادة معدلات الربح/الفائدة؛
2. يجب على المرخص لهم رد أي قسط تم استقطاعه لشهر سبتمبر 2020 للعملاء الذين يرغبون في الاستفادة من خيار تأجيل الأقساط؛
3. يجب تقديم خيار التأجيل لجميع المقيمين في البحرين بما في ذلك الأفراد والشركات ما عدا الفئات التي تم استثناءهم في البند الثاني من التعميم الصادر بتاريخ 23 مارس 2020؛
4. يجب أن تلتزم جميع الرسوم الخاصة بالتأجيل بمتطلبات وسقف الرسوم المنصوص عليها في مجلد توجيهات المصرف. وفي حال تم فرض أي رسوم تأمين إضافية ناتجة عن تمديد المدة على العملاء، يجب أن يتم تحصيلها بدءًا من نهاية فترة التأجيل المذكورة. كما يجب أن تستمر جميع الشروط والأحكام الأخرى وفقًا للاتفاقية الأصلية مع العملاء؛
5. سوف يتم تمديد التدابير الرقابية والتنظيمية الحالية إلى 31 ديسمبر 2020، كالتدابير المتعلقة بتخفيض الحد الأدنى لمتطلبات نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، ووزن المخاطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونسبة الاحتياطي النقدي، وفترة ترحيل/تحويل التعرضات من المرحلة الثالثة إلى الثانية، والتخفيف المتعلق بالأيام التي تجاوزت فترة الاستحقاق للخسائر الائتمانية المتوقعة من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية لمدة 74 يومًا. كما سيعيد المصرف تقييم الحاجة إلى الاستمرار في مثل هذه التدابير في ديسمبر 2020؛
6. يجب على المرخص لهم التأكد من أن جميع الإعلانات الخاصة بالتأجيل للعامة والعملاء سواء من خلال الصحافة أو القنوات الإعلامية الأخرى، واضحة وشفافة؛
7. يجب على المرخص لهم أيضًا إبلاغ عملائهم بالتغيير الناتج في المدة والمبلغ الإجمالي المستحق، ومبلغ الربح / الفائدة الإضافي الذي سيتم احتسابه عليهم؛
8. لا يجب تحصيل أي رسوم تأخير على الأرصدة المستحقة الدفع لبطاقات الائتمان في سبتمبر 2020؛

9. يجب أن يكون تواصل المرخص لهم مع عملائهم وفقًا للإرشادات التي قدمتها جمعية مصارف البحرين في بريدهم الإلكتروني بتاريخ 21 سبتمبر 2020.

- أصدر المصرف تعميما في سبتمبر 2020 إلى جميع المرخص لهم بشأن إثبات تصريح الإقامة حيث أبلغ المصرف المرخص لهم بأن إدارة الهجرة والجوازات بوزارة الداخلية لن تقوم بإصدار ملصق تصريح الإقامة للوافدين بعد الآن بسبب جائحة فيروس كورونا. وعليه، فإن إثبات تصريح الإقامة الصادر عن هيئة تنظيم سوق العمل سيحل محل ملصق تصريح الإقامة خلال الوضع الحالي ويجب اعتباره كافيًا لأغراض أعرف عميلك (KYC).

- أصدر المصرف تعميما في نوفمبر 2020 إلى جميع مصارف التجزئة وشركات التمويل ومؤسسات التمويل متناهي الصغر بشأن تأجيل تسديد أقساط القروض والتسهيلات الائتمانية لمدة 6 أشهر وذلك من شهر مارس إلى شهر سبتمبر 2020، حيث ينص على أنه يجب أن يكون احتساب أي فائدة / ربح وأي رسوم على التسوية المبكرة من قبل العملاء، بعد 30 سبتمبر 2020، متوافقًا تمامًا مع توجيهات المصرف بشأن رسوم التسوية المبكرة المنصوص عليها ضمن متطلبات وسقف الرسوم في مجلد توجيهات المصرف. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المرخص لهم التأكد من أن أي فائدة / ربح مرتبط بفترة التأجيل المذكورة أعلاه لم يتم تضمينه في الرصيد القائم (outstanding balance) لغرض احتساب التسوية المبكرة من قبل العملاء.

تطورات الأنظمة الرقابية

إدارة المتابعة: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قام مصرف البحرين المركزي خلال العام 2020 والجهات الحكومية الأعضاء باللجنة وضع سياسات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بعد الانتهاء من تقرير المتابعة الثاني لتقييم اجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة. سيتم مناقشة المسودة النهائية لتقرير التقييم المشترك واعتمادها في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي سيعقد في خلال شهر مايو 2021. أبرز تقرير المتابعة في البحرين المبادرات الرئيسية التي اتخذتها جميع الجهات في المملكة والتي تعكس التقدم المحرز في معالجة أوجه القصور الرئيسية المحددة في تقرير تقييم اجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي تم اعتماده من قبل لاجتماع العام المشترك بين مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي

عقد في باريس في يونيو 2018. تعكس هذه المبادرات التزام المملكة المستمر بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تم تعزيز الهيكل التنظيمي لأداره المتابعة بفصل قسم التفتيش الى قسمين متخصصين، قسم التفتيش على المصارف والقسم الثاني التفتيش على المؤسسات المالية. بالإضافة الى ذلك، قامت الادارة بزيارات التفتيش الميدانية على المصارف والمؤسسات المالية المرخصة من قبل المصرف. تهدف زيارات التفتيش لتقييم مستوى امتثال تلك المؤسسات لقانون حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون مصرف البحرين المركزي وكافة مجلدات وحدة الجرائم المالية. يتم التركيز في الزيارات الميدانية على مراجعة إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنظمة والضوابط، وبالتالي دعم جهود مصرف البحرين المركزي الرامية الى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

واصلت ادارة المتابعة تعزيز أدوات الإشراف والرقابة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إصدار تقارير شهرية للأصول المجمدة وفقا لأنظمة العقوبات المالية العالمية لمراقبة مثل هذه الاصول بعناية. بالإضافة إلى ذلك، يجري تطوير نظام الكتروني بالتنسيق مع إدارة تقنية المعلومات لإتمام تقديم التقارير الشهرية عن طريق نظام الكتروني.

كجزء من خطة التوعية التي وضعها مصرف البحرين المركزي، أصدر المصرف ورقة ارشادية لجميع المؤسسات المالية فيما يتعلق بمكافحة تمويل الارهاب. تتناول الورقة الارشادية التزامات القطاع الخاص بقرارات امم المتحدة والعناصر الاخرى لمكافحة تمويل الارهاب. بالإضافة إلى ذلك، تتناول الورقة الارشادية التهديدات والسيناريوهات والمؤشرات المختلفة لأنشطة تمويل الارهاب المحتملة. تحدد الورقة أيضًا المواقف التي حددتها مجموعة العمل المالي فيما يتعلق بطبيعة العملاء والمعاملات الأكثر عرضة لأنشطة تمويل الارهاب. بالإضافة إلى ذلك، في ضوء جائحة Covid-19 الحالي، أصدر مصرف البحرين المركزي أيضًا ورقة إرشادية حول "مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بـ Covid-19 " التي تقدم ملخصًا لنقاط الضعف والتهديدات والتحديات والممارسات الجيدة، واستجابات السياسات لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن الوباء.

أخيرا، خلال العام، أصدر المصرف ورقة استرشاديه للمؤسسات المالية لتلبية متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب في مجال الاصول الافتراضية بشأن مراقبة الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها وفيما يتعلق بإساءة استخدام الأصول الافتراضية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

التزمت مملكة البحرين، كونها عضواً في الإطار الشامل لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، بتطبيق الحد الأدنى من معايير الإطار الآنف الذكر على المدى القريب. وعليه، فإن مصرف البحرين

المركزي يقوم بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية وتخصيص الكوادر المختصة لاستيفاء متطلبات المعايير الآنفة الذكر والمتعلقة بالقطاع المالي والمصرفي بالإضافة إلى المشاركة في التقييمات الدولية المتعلقة بتلك المعايير.

وعليه، فقد خضعت مملكة البحرين لعملية تقييم كفاءة الآلية المتبعة في مراقبة تطبيق المؤسسات المعنية لمتطلبات معيار الجوهر الاقتصادي من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويهدف التقييم الآنف الذكر إلى تحديد نطاق التبادل التلقائي للتقارير المتعلقة بمتطلبات معيار الجوهر الاقتصادي.

وبالتنسيق مع الجهاز الوطني للإيرادات والجهات الحكومية المعنية الأخرى، قام المصرف المعنيون بالمصرف بالمشاركة في عملية التقييم وحضور الاجتماع الذي تم عقده من خلال منصة زووم الإلكترونية في شهر أكتوبر 2020.

قام المصرف خلال عام 2020 بجمع التقارير المطلوبة من المؤسسات المالية المعنية، والمتعلقة بمعايير الإبلاغ المشترك وقانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا)، وإرسالها إلكترونياً إلى الدول المعنية.

إدارات الرقابة المصرفية

واصل مصرف البحرين المركزي خطاه على النهج الاستباقي في الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية وذلك تحقيقاً وتعزيزاً للاستقرار المالي وحماية مصالح العملاء في قطاع الخدمات المصرفية وتعزيزاً للابتكار في السوق المحلي من خلال استخدام تقنيات الرقابة القائمة على المخاطر. ومنذ تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19، اتخذ المصرف تدابير سياسية مختلفة تم تصميمها خصيصاً للاستعداد لمواجهة آثار الجائحة وضمان معالجة أي خلل داخل القطاع المالي نتيجة لذلك.

وبناءً على ما تقدم، فقد قام المصرف المركزي، ممثلاً بإدارات الرقابة المصرفية باتخاذ الإجراءات التالية خلال العام 2020:

التدابير السياسة لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد COVID-19

أصدر مصرف البحرين المركزي على مدار العام العديد من المبادرات لمكافحة التداعيات المالية للوباء. تراوحت هذه المبادرات بين تأجيل القروض لجميع الأفراد والشركات المقيمين في مملكة البحرين. كما تم توفير السيولة اللازمة لجميع المرخص لهم في شكل معدلات منخفضة أو صفرية كما تم كذلك تخفيض نسبة متطلبات LCR وNSFR والاحتياطيات النقدية. إضافة إلى ما سبق فقد تم التخفيف من متطلبات

الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وإعفاء المرخص لهم من متطلبات إعداد التقارير التنظيمية أو تأجيلها. بالإضافة إلى ذلك، تم خفض أوزان مخاطر رأس المال على بعض القطاعات، وتعزيز تكنولوجيا اتصالات المجال القريب (NFC)، وغيرها الكثير من المبادرات.

المصارف ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي (D-SIBs)

أجرى مصرف البحرين المركزي تقييم لتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية لعام 2021 على مرحلتين بناءاً على المعايير الصادرة في عام 2018. وقد قام المصرف خلال المرحلة الأولى من التقييم، بتجميع المعلومات المالية من جميع بنوك التجزئة والتي سيتم من خلالها تحديد المصارف ذات الأهمية النظامية. في المرحلة الثانية من التقييم، سيتم تأكيد وتعديل قائمة المصارف ذات الأهمية النظامية من خلال نتائج عملية المراجعة الرقابية والتقييم القائم على المنهجية التابعة للمبادئ الواردة في أوراق لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، وفقاً للمتطلبات المحددة للقطاع المالي في البحرين.

إطار العمل المصرفي المفتوح Open Banking

أصدر مصرف البحرين المركزي قواعد جديدة بشأن متطلبات الخدمات المصرفية المفتوحة Open Banking بموجب متطلبات المصرف المنصوص عليها في بند GR الخاصة بالمتطلبات العامة بهدف دعم دور البحرين كمركز عالمي للتكنولوجيا المالية. وبناءً على ذلك، واصلت إدارات الرقابة المصرفية بالتعاون مع وحدة التكنولوجيا المالية في مصرف البحرين المركزي مراقبة الخدمات المصرفية المفتوحة عن كثب مع تقديم المشورة للمرخص لهم لتعزيز امتثالهم لها.

ممارسات الأجور السليمة

واصل مصرف البحرين المركزي، كجزء من ممارساته الرقابية، بمراقبة ممارسات المكافآت من قبل المصارف تماشياً مع قواعد المصرف بشأن ممارسات الأجور السليمة في إطار الفصل HC، مما يؤدي لتحفيز الموظفين وتوطيد علاقتهم مع المؤسسة المالية.

تعرضات الأطراف ذات العلاقة

واصل مصرف البحرين المركزي مراقبة تعرضات الأطراف ذات العلاقة لدى المصارف المحلية على أساس شهري بهدف ضبط مخاطر التركز وضمان الالتزام بالتعليمات الصادرة عنه.

مراقبة محفظة القروض المتعثرة

واصل المصرف المركزي رصده لحجم القروض المتعثرة لدى المؤسسات المالية على أساس ربع سنوي وذلك بهدف متابعة أية مؤشرات غير طبيعية في محافظ القروض. وبناءً على نتائج تقييم المصرف المركزي، قام المصرف بحثّ المرخص لهم بضرورة اتخاذ تدابير وقائية للحد من التضخم في حجم القروض المتعثرة. كما قام المصرف بتوجيه المصارف وشركات التمويل باتخاذ إجراءات استباقية للحد من نمو محفظة القروض المتعثرة خاصة في ضوء الجائحة.

اجتماعات مناقشة البيانات المالية

عقد المصرف المركزي اجتماعات سنوية مع المصارف المحلية والشركات المالية وفروع المصارف الأجنبية (من قطاع التجزئة) وبحضور المدققين الخارجيين لهم لمناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية 2019 ونصف المرحلية لعام 2020، وذلك قبل أن يتم تقديمها لمجالس إدارات المصارف للموافقة عليها. وشملت المناقشات أموراً تتعلق بأسس تحقق الاعتراف بالدخل وممارسات التقييم والأصول المتعثرة وقائمة المخصصات ومدى كفايتها وتوزيعات الأرباح المقترحة.

تنفيذ مبادرات جديدة

واصل مصرف البحرين المركزي جهوده نحو التحسين المستمر في القطاع المالي حيث تم تنفيذ مبادرات جديدة خلال العام منها إصدار توجيهات للمرخص لهم باتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم المدفوعات التلامسيه، عمليات الترميز، وبدالة وطنية موحدة QR وكذلك الاستعداد للتشغيل الفعلي لإعرف عميلك إلكترونيا e-KYC وتوفير واجهات برمجة التطبيقات (APIs) لمنصة مصرفية مفتوحة.

الدراسات / الدراسات الاستقصائية

تواصل إدارات الرقابة المصرفية إجراء الدراسات / الدراسات الاستقصائية بهدف حماية مصلحة العملاء وتعزيز جودة الخدمات المصرفية في البحرين. خلال العام المنصرم، تم إجراء عدد من الدراسات / الدراسات الاستقصائية منها حصر عدد البطاقات غير التلامسية الصادرة من المرخصين، وتحليل الأرصدة غير المطالب بها التي تستقر لدى المصارف بسبب فشل معاملات ATM / POS، والأرصدة المستحقة لحسابات الودائع الخاملة، وأرباح الأسهم غير المطالب بها، واستعداد المصارف لتطبيق المصرفية المفتوحة، والرسائل القصيرة للمعاملات الفاشلة التي تمت عن طريق آلة الصراف الآلي أو نقاط البيع وغيرها.

اجتماعات الكليات الرقابية

قام مصرف البحرين المركزي خلال العام، بهدف تعزيز الرقابة على المرخصين من المصارف الأجنبية، بحضور اجتماعات الكليات الرقابية التي نظمتها السلطات الرقابية في كل من المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة والهند.

مركز البحرين للمعلومات الائتمانية

استمر مصرف البحرين المركزي، كجزء من سعيه لتحسين جودة الائتمان في القطاع المصرفي وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي، بتوفير الدعم اللازم لمركز البحرين للمعلومات الائتمانية، لتسهيل خدمات مرجعية ائتمانية فعالة في مملكة البحرين من خلال تنفيذ عدد من المبادرات.

تعيين خبراء المهام

قامت إدارات الرقابة المصرفية في مصرف البحرين المركزي بتعيين "خبراء مهام" مؤهلين للاضطلاع بالقيام بالإجراءات المتفق عليها وفحص عدد من المرخصين في الموقع لزيادة فاعلية ممارساتها الرقابية. وبناءاً على ذلك، فقد تم إجراء عدد من التعيينات خلال العام 2020 شملت القضايا التالية: مراجعة المهام المتعلقة بإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي وإطار الامتثال بالإضافة إلى إطار الرقابة الداخلية وغيرها من الأمور.

مراقبة اجتماعات مجالس الإدارة والهيكل الإداري

قامت إدارات الرقابة المصرفية بهدف تقييم أداء مجالس ادارات المصارف وذلك عن طريق مراجعة تقارير حوكمة الشركات المقدمة من المصارف على أساس سنوي. اشتملت المراجعة على حضور أعضاء مجلس الإدارة والدور الذي اتخذوه في الاجتماعات، وهيكل لجان مستوى المجلس وتعيين اعضاء مستقلين. كما راجع مصرف البحرين المركزي الهيكل التنظيمي للمصارف للتأكد من عدم وجود تضارب في المصالح في الخطوط الإدارية، وأن لدى المصارف خطط إحلال كافية. وكجزء من مراقبته لحوكمة الشركات، قام مصرف البحرين المركزي أيضًا بتوجيه موظفيه للانضمام إلى اجتماعات الجمعية العادية وغير العادية للمصارف كممثلين عن المصرف عبر الاتصال المرئي.

الالتزام بـ "ميثاق أفضل الممارسات حول القروض الاستهلاكية ورسوم الخدمات المصرفية"

واصل فريق الرقابة المصرفية في المصرف المركزي مراقبته لالتزام المصارف والشركات المالية ببنود الميثاق، وذلك بهدف ضمان تعامل المصارف بشكل عادل ومسؤول ومعقول مع المستهلكين ولضمان تحقيق الشفافية في هذه التعاملات.

مكافحة الاحتيال الإلكتروني

من أجل حماية نزاهة المصارف المحلية وأنظمة الدفع، عقد مصرف البحرين المركزي اجتماعات عديدة مع الأطراف ذات العلاقة وذلك بهدف مكافحة انتشار الاحتيال الإلكتروني في المملكة. كما أصدر المصرف تعميماً إلى جميع المرخص لهم ذوي الصلة لزيادة وعي العملاء فيما يتعلق بمكافحة الاحتيال، بما في ذلك حاجة المرخص لهم لزيادة التواصل مع العملاء في هذا الصدد.

الإفصاح العام من قبل المؤسسات المالية

تابعت إدارات الرقابة بشكل مستمر إفصاحات المصارف لأصحاب المصالح بما في ذلك التزامها بقواعد مصرف البحرين المركزي بشأن الإفصاحات العامة. وكجزء من عملية المراقبة، يتوجب على المرخص لهم بتقديم تقارير عن الكشف العام على النحو الواجب من مدققها الخارجي. وفي هذا الصدد، قام المصرف المركزي بتطبيق وفرض إطار حول الإجراءات الجزائية يشمل فرض غرامات مالية على المرخص لهم في حال التأخر في رفع التقارير ذات الحساسية الوقتية أو عدم الالتزام بقواعد الإفصاح، كما يتوجب على المرخص لهم الإفصاح عن الغرامات المالية في تقاريرهم السنوية.

الاجراءات التنفيذية

واصل المصرف المركزي حثّ المرخص لهم على التقيد بأعلى معايير الالتزام، وذلك بهدف الحد من المخاطر تجاه عملائهم وتجاه النظام المالي، وكذلك تعزيز انضباط السوق. وبناءاً على ذلك، ووفقاً لما تتضمنه المادة 38 من قانون المصرف المركزي، فقد قامت إدارات الرقابة المصرفية في المصرف المركزي ب إصدار عدد من الإجراءات الجزائية ضد مجموعة من المصارف والمؤسسات المالية، بما فيه فرض إنذارات رسمية وغرامات مالية خلال العام 2020.

إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية

واصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية التركيز على تطوير موظفيها على الرغم من جائحة كوفيد-19 من خلال الحاقهم بدورات قصيرة عن بعد لتعلم المهارات الإدارية والفنية في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية والمشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل وحلقات النقاش الافتراضية الخاصة بالصيرفة الإسلامية.

خلال هذا العام، حصلت موظفتان على شهادة متخصصة في إدارة المخاطر.

بالإضافة إلى ذلك شاركت الإدارة في مراجعة مسودة أوراق عمل معدة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمتعلقة بالإشراف المبني على المخاطر واستقرار الصيرفة الاسلامية خلال جائحة كوفيد-19 والتداعيات التشغيلية والتنظيمية للخدمات المصرفية الرقمية.

كما شاركت الإدارة في صياغة السياسة السحابية للمصرف بالتعاون مع إدارة نظم المعلومات.

علاوة على ذلك، شاركت الإدارة في أتمتة تقديم الاستمارة رقم 3 عبر بوابة المصرف وتطوير استمارة رسوم الترخيص السنوية ليتم تقديمها عن طريق نظام إسراد وذلك من أجل أتمتة تحصيل رسوم الترخيص.

وأخيراً، ومن خلال تشريعات المصرف الخاصة بالحوكمة الشرعية والتي تم إصدارها في عام 2017 حصلت مملكة البحرين على تقييم عال في مؤشر تنمية التمويل الإسلامي لعام 2020 وخاصة في مجال الحوكمة.

إدارة التفتيش

أنهت إدارة التفتيش 50 زيارة تفتيشية خلال عام 2020 إلى مختلف المؤسسات المالية المرخصة، شاملة بذلك المصارف المالية وشركات التأمين وغيرها. وقد تركزت الزيارات على أساس نهج إشرافي قائم على المخاطر ومصمَّم لتحقيق الأهداف الإشرافية وضمان متانة نطاق الرقابة لدى المرخصين. قامت الإدارة بتطبيق منهجية ترتكز على المخاطر باستخدام منهجية CMORTALE التي تركز على عناصر التقييم التالية لدى المؤسسات:

- كفاية رأس المال
- جودة الادارة
- الأنظمة التشغيلية
- ادارة المخاطر
- الشفافية
- جودة الموجودات
- السيولة
- استقرار الأرباح

تقوم هذه المنهجية على تقييم موجز للمخاطر في المؤسسات المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي بهدف تعزيز سلامة المؤسسات المالية من خلال الزيارات الميدانية والتي تهدف إلى تحديد الإجراءات التنظيمية اللازمة للحد من مخاطر التعثر، وفقدان ثقة السوق، واحتمالية خسائر المودعين والمستثمرين.

استمرارا مع المبادرة التي بدأت في سنة 2018، حرصت الإدارة على تقوية منهجية تقييم متانة الامن السبراني حيث تم اجراء تقييمات مفصله حول نقاط الضعف الأمنية الى جانب الزيارات التفتيشية الروتينية.

من بين كل الزيارات المذكورة أعلاه، حوالي 42٪ منها كانت زيارات خاصة واخري موضوعية لتحري وتقييم الجوانب المتعلقة بحماية المستهلك، والأمور التي تشمل مسائل حوكمة الشركات، منهجية تقييم الاستثمار، وسلوك السوق والاعمال، بالإضافة الى شكاوى العملاء.

في ضوء المشهد التنظيمي العالمي المتطور، والمخاطر الناشئة والتصريحات المختلفة من قبل هيئات وضع المعايير العالمية مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية، واصلت الادارة، خلال العام، جهودها لتطوير وتعزيز منهجية تحديد المخاطر لتقييم الأعمال، ومراقبة الفشل والمخاطر النظامية للمرخص لهم. وتقييم المخاطر الناشئة عن المنتجات المالية المبتكرة.

إيمانًا راسخًا بالتطوير المهني واستجابة للتركيز الرقابي الأكبر على سلامة ممارسات إدارة المخاطر في القطاع المالي والتحديات التي يطرحها تعطيل النماذج المالية التقليدية مع ظهور FinTech، واصلت الإدارة جهودها في وثيقة برامج التطوير المهني المستمر من خلال تحديد وتنفيذ التدريب وبرامج التطوير

المصممة لتزويد موظفي التفتيش بالمهارات والخبرات اللازمة لتقييم فعال لمجموعة واسعة من ممارسات إدارة المخاطر والاتجاهات الناشئة في القطاع المالي.

إدارة مراقبة الأسواق المالية

عمل مصرف البحرين المركزي خلال العام 2020، على استكمال تنفيذ بنود خطته الرامية إلى تطوير وتحديث البنية التشريعية والتنظيمية والرقابية المتعلقة بقطاع رأس المال، بما ينسجم مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية بالتشاور مع الجهات والأطراف المعنية بهذا القطاع وكافة مكونات القطاع المالي الأخرى في البحرين. وقد تم استكمال الخطة بالشكل الذي يُمكن المصرف وهذه المؤسسات والجهات، من خلق البيئة المناسبة لتنمية وتطوير أعمال وأنشطة سوق رأس المال، وذلك من خلال الترخيص للمزيد من مؤسسات السوق والتشجيع على تنويع وإدراج وتداول أوراق وأدوات مالية جديدة ومبتكرة، إضافةً إلى تعزيز معايير وأنظمة وآليات الرقابة والإشراف على كافة أعمال وأنشطة مؤسسات السوق والأسواق المالية المرخص لها. وقد تم الاعتماد على قاعدة التحديد الدقيق والمعالجة اللازمة، وحماية القطاع من التداعيات المحتملة لكافة أنواع المخاطر المصاحبة لعملياتها وأدواتها أولاً بأولٍ، وذلك عبر استخدام الآليات والأنظمة الملائمة من اجل التأكد من التقيد والوفاء بالالتزامات من قبل كافة الأطراف المعنية بالاستثمار في الأوراق والأدوات المالية المتداولة وحماية حقوقهم، والتي بدورها تعزز ثقة المستثمرين والمتعاملين في هذه الأسواق.

التطورات والانجازات

تحديث مجلد التعليمات السادس الخاص بمظلة الرقابة والاشراف على قطاع رأس المال

1. أصدر مصرف البحرين المركزي التعميم رقم EDFIS/C/003/2020 بتاريخ 16 يناير 2020 إلى جميع الشركات المدرجة، المؤسسات ذاتية التنظيم وأعضائهم، ومشغلي منصات الأصول المشفرة، وجميع الأطراف الأخرى ضمن أسواق رأس المال بشأن التعديلات المتعلقة لكلٍ من فصل مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الجرائم المالية (Anti-Money Laundering & Combating Financial Crime Module) وفصل الأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) ضمن مجلد التعليمات السادس الخاص بأسواق المال من الدليل الإرشادي للمصرف تعقيباً على الورقة الاستشارية. تضمن التحديث المتعلق بالفصل الخاص بمكافحة غسيل الأموال ومكافحة الجرائم المالية على بعض التعديلات المتعلقة بالحرص الواجب تجاه

العملاء وتحويل الأموال والأصول المشفرة المقبولة، بالإضافة إلى قواعد قبول النقد. وبالإشارة إلى الفصل الخاص بالأصول المشفرة، فإن التعديلات التي تم إجراؤها تتعلق بحوكمة التكنولوجيا والأمن الإلكتروني.

2. أصدر مصرف البحرين المركزي التعميم رقم EDFIS/C/046/2020 بتاريخ 7 مايو 2020 إلى جميع المؤسسات ذاتية التنظيم وأعضائهم ومشغلي منصات الأصول المشفرة بخصوص التعديلات الواردة والمتعلقة لكلٍ من فصل مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الجرائم المالية (Anti-Money Laundering & Combating Financial Crime Module) وفصل التحكم عالي المستوى (High-Level Controls) ضمن مجلد التعليمات السادس الخاص بأسواق المال من الدليل الإرشادي للمصرف. هذا وقد تضمنت التعديلات على طلب مزودي خدمات أسواق رأس المال (Capital Market Service Providers) العمل على دمج مؤشرات الأداء الرئيسية (Key Performance Indicators "KPIs")) لضمان امتثالها لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل جميع الموظفين. كما يجب أن ينعكس الأداء مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية بشكل كافٍ خلال تقييم أدائهم السنوي، وكذلك عند احتساب مكافآتهم.

3. تماشياً مع مبادرة مصرف البحرين المركزي المستمرة لتعزيز إطاره التنظيمي وجهوده للتوحيد في جميع أنحائه، قام المصرف بتحديث نماذج التفويض المتعلقة بالفصل الخاص بأسواق التداول (Markets & Exchanges Module)، والفصل الخاص بالمقاصة والتسوية والإيداع والسجل المركزي للأسواق المالية (Clearing, Settlement And Central Depository Module)، والفصل الخاص بوسطاء الأسواق والممثلين (Market Intermediaries and Representatives)، عبر التعميم EDFIS / C / 069/2020 بتاريخ 14 يوليو 2020. علاوة على ذلك، تم إصدار نماذج التفويض المتعلقة بالفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset Module)، بجانب نموذج تفويض الخصم المباشر (Direct Debit Authorization (DDA) Form) ونموذج إقرار تأمين التعويض المهني (Professional Indemnity Insurance Return (PIIR) Form).

4. من منطلق مبادرة مصرف البحرين المركزي إلى تعزيز إطاره التنظيمي بشكل مستمر، أعد المصرف مسودة لفصل التدريب والكفاءة (TC) ضمن المجلد السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الإرشادي للمصرف وهو حالياً في طور الانتهاء من النسخة النهائية من الفصل المذكور قبل إصداره للاستشارة مع الأطراف المعنية.

5. أصدر مصرف البحرين المركزي التعميم رقم 2020/EDFIS/C/031 بتاريخ 25 مارس 2020، إلى جميع المؤسسات ذاتية

لتنظيم ("SROs") وأعضائهم وجميع مقدمي خدمات أسواق رأس المال فيما يتعلق بالتعديلات في الفصل الخاص بتسوية المنازعات والتحكيم والإجراءات التأديبية (Dispute Reolution, Arbitration and Disciplinary Proceedings Module ("DRA Module")) من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق المال من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

6. تقوم إدارة مراقبة الأسواق المالية حالياً بتقديم مقترح لتعديلات إضافية إلى الفصل الخاص بتسوية المنازعات والتحكيم والإجراءات التأديبية (Dispute Resolution, Arbitration and Disciplinary Proceedings ("DRA Module")) من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.
7. تعمل إدارة مراقبة الأسواق المالية حالياً على تقديم مقترح بتعديلات في الفصل الخاص بمراقبة السوق والتحقيق والتنفيذ (Market Surveillance, Investigation and Enforcement Module "MIE") من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي وذلك من أجل مواكبة التغييرات في هذا المجال.

إصدار قرار رقم (2) لسنة 2020 بتعديل القرار رقم 1 لسنة 2007 بتحديد فئات الرسوم المستحقة عن التراخيص والخدمات التي يقدمها المصرف

أصدر مصرف البحرين المركزي ("المصرف") قرار رقم (2) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القرار رقم (1) لسنة ٢٠٠٧ بتحديد فئات الرسوم المستحقة عن التراخيص والخدمات التي يقدمها المصرف، والذي تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 أكتوبر 2020، وذلك للتأكيد على فرض تلك الرسوم، وفقاً للمادة (١٨٠) الفقرة (ب) والتي تنص على فرض مقابل للحصول على الخدمات التي يقوم بها المصرف. حيث قامت الادارة بتعديل جدول الرسوم المعنية بالخدمات المقدمة من قبل المصرف المتعلقة بطلبات طرح وإصدار الأوراق المالية والمنصوص عليها في الفصل الخاص بطرح الأوراق المالية من مجلد التوجيهات السادس ليتم ادراجه ضمن القرار المشار اليه اعلاه.

الرقابة على الأسواق وشركات المقاصة وأعضاءهم

بورصة البحرين ش.م.ب. مقفلة (Bahrain Bourse B.S.C. ©)

أطلقت بورصة البحرين ش.م.ب ("البورصة") بتاريخ 31 مايو 2020 خدمة المرابحة للشركات والمصارف، وذلك بعد توقيع فتوى مرابحة الصكوك من قبل المجلس المركزي للرقابة الشرعية. وتهدف هذه الخدمة إلى تلبية المتطلبات المتنامية للمصارف والمؤسسات والعملاء الأفراد.

اصدرت البورصة ورقة استشارية حول فرض الغرامات الإدارية على مصدري الأوراق المالية في حال عدم الامتثال لقواعد الادراج وفي تاريخ 27 أغسطس 2020، أصدرت ادارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي خطاب عدم ممانعة موجهاً للبورصة بهذا الشأن ، وبناءً على قرار مجلس إدارة بورصة البحرين المتعلق بتشكيل لجنة المخالفات لدى البورصة، في تاريخ 5 أغسطس 2020 أصدرت الإدارة عدم ممانعتها بتشكيل البورصة للجنة المذكورة وذلك لمراجعة المخالفات المتكررة لقواعد وأنظمة بورصة البحرين وتحديد العقوبات المناسبة على مصدري الأوراق المالية و الوسطاء أعضاء بورصة البحرين.

شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب. مقفلة (Bahrain Clear B.S.C. ©)

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي بتاريخ 9 أبريل 2020 خطاب عدم ممانعة موجه لشركة البحرين للمقاصة ش.م.ب، وذلك للعمل كوكيل للدفع والقيام بتوزيع الأرباح النقدية للمستثمرين بالنيابة عن الشركات المدرجة (Acting as Paying Agent and Undertaking Cash Dividends Distribution on behalf of the listed companies). تعمل الإدارة حالياً مع الشركة لضمان استيفاءها لمتطلبات المصرف الإضافية المتعلقة بهذا الشأن.

بعد صدور القرار رقم 48-2 / 2020 من قبل اللجنة الوزارية للشؤون المالية والاقتصادية والتوازن المالي، أصدرت البورصة القرار رقم 2020/3 بتاريخ 29 أبريل 2020 بشأن إنشاء "صندوق الأرباح النقدية المتراكمة" و"صندوق الأرباح السنوية". يعمل المصرف مع شركة البحرين للمقاصة لضمان تطبيق جميع الإجراءات المناسبة.

تعاون المصرف مع شركة البحرين للمقاصة فيما يتعلق بالإطار المقترح حول آلية "التسليم مقابل الدفع" (DVP) بعد إصدار ورقة استشارية. تعمل شركة البحرين للمقاصة حاليًا على تعديل إطار العمل بما يتماشى مع تعليقات المصرف.

أعضاء بورصة البحرين وشركة البحرين للمقاصة

خلال عام 2020، عملت شركة بيت الاستثمار العالمي للوساطة ش.م.ب. (مقفلة) على استكمال متطلبات المصرف المتعلقة بإنهاء أعمال الوساطة وإغلاق المكتب.

بناءً على القرار رقم (19) لسنة 2020، تم إلغاء ترخيص وسطاء الأوراق المالية لـ"مكتب النورس للوساطة المالية" في تاريخ 27 يوليو 2020.

منصات خدمات الأصول المشفرة

بعد الحصول على ترخيص الأصول المشفرة من مصرف البحرين المركزي في عام 2019، عملت شركة رين منجمنت ذ.م.م (Rain Management W.L.L.) مع المصرف لاستكمال بعض المتطلبات، والتي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر تعيين الأشخاص المعتمدين.

تم منح ترخيص من مصرف البحرين المركزي وفقًا لفصل الأصول المشفرة ضمن المجلد السادس الخاص برأس المال من الدليل الإرشادي للمصرف في تاريخ 19 نوفمبر 2020 لشركة سي ان مينا ش.م.ب (مقفلة) (CNMENA B.S.C (c)) كمزود لخدمات الأصول المشفرة (فئة 2).

تعمل إدارة مراقبة الأسواق المالية كونها الجهة الرقابية خارج موقع العمل لمزودي الخدمات الخاصة بالأصول المشفرة المرخصين في مملكة البحرين بالتعاون مع الإدارات والوحدات الأخرى في المصرف على الإشراف عليهم وتنظيمهم بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

التدابير المتخذة من قبل الإدارة لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد والحد من اثرها على الأسواق المالية

1. أصدر مصرف البحرين المركزي تعميم بتاريخ 19 مارس 2020 الى جميع الشركات المدرجة والمرخصة من قبل المصرف ينص على وجوب التزام الشركات عند عقد الجمعية العامة السنوية لتجنب عقد التجمعات التي يتعدى حجمها 20 شخصاً وذلك تماشياً مع قرارات الحكومة الموقرة، وبذلك يوجه التعميم الشركات المرخصة والمدرجة بعقد اجتماع الجمعية العامة السنوية عبر وسائل الاتصال الالكترونية أو الهاتفية للمناقشة والموافقة على أعمال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 في ما عدا البند المتعلق بانتخاب اعضاء مجلس الإدارة والذي يتطلب الاقتراع السري حسب القانون.
2. بالنسبة للشركات التي تعتزم اجراء انتخاب لأعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة، فقد تم ارشاد مجلس الإدارة الحالي للشركة المعنية بتقديم طلب تمديد لعضويتهم لمدة لا تتجاوز 6 أشهر، وذلك وفقاً لقانون الشركات التجارية.

3. قامت الإدارة بالأخذ في عين الاعتبار الأوضاع الحالية وما إلى ذلك من تأثير على السوق وعلى حركة أسعار أسهم الشركات المدرجة عند الرد على طلبات شراء أسهم الخزينة.
4. تتعاون الإدارة مع بورصة البحرين في المتابعة بشكل مستمر للتغيرات في أسعار الأسهم للتأكد من اتخاذ القرارات الفورية في حال احتياج أحد الأسهم لفتح أو قطع سقف التداول للتأكد من ضرورة مناسبة نسبة تحرك الأسهم مع الأوضاع المتقلبة في السوق. كما يشمل ذلك التأكد من تفعيل قواطع التداول في حالة الاحتياج إلى ذلك.
5. ومن خلال التعميم الصادر بتاريخ 26 مارس 2020، تعمل الإدارة على التواصل مع كافة جهات السوق في المملكة للتأكد من استعدادهم لتطبيق خططهم لاستمرارية العمل والقدرة على مواصلة العمل في ظل الكوارث وذلك لضمان عدم انقطاع الأنظمة الإلكترونية وعدم انقطاع الخدمات في الأسواق المالية.
6. ومن خلال التعميم الصادر بتاريخ 30 مارس 2020، كثفت الإدارة التواصل مع البورصة ووسطاء السوق لنشر الوعي لدى المستثمر وتسليط الضوء على المخاطر المرتبطة بالتداول في الأوقات الراهنة بسبب الوباء المستجد وذلك في سبيل تعزيز ثقافة التعاملات المالية السليمة والحرص على سلامة المستثمر بحيث يكون واعياً للوضع الحالي للسوق وتقلباته.
7. في 30 مارس 2020، تم اصدار تعميم اخر الى جميع الشركات المدرجة، وذلك فيما يتعلق بإعفائهم من الإفصاح عن بياناتهم المالية المرحلية للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 والاكتفاء بإعداد ونشر البيانات المالية المرحلية النصف سنوية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2020.
8. في ظل المجريات والمستجدات المتعلقة بالوباء وتأثيرها على سير الأعمال، ومن خلال التعميم الصادر بتاريخ 1 ابريل 2020، تعمل الإدارة على حث وتوجيه الشركات المدرجة على ضرورة الإفصاح بشكل فوري عن التأثيرات الجوهرية على مجريات عمل الشركة.
9. أصدرت الإدارة بتاريخ 2 أبريل 2020 خطاباً موجهاً للبورصة وشركة البحرين للمقاصة تؤكد فيه استمرارية دعم المصرف للبورصة في ظل هذه الظروف غير المسبوقة التي فرضتها تطورات الانتشار العالمي لفيروس كورونا المستجد ("COVID-19"). كما طلبت الإدارة من الشركات الحفاظ على خطوط اتصال وثيقة مع المصرف ومواصلة تحديثها فيما يتعلق بأي تطورات مهمة لضمان قدرة المصرف على تقديم المساعدة عند الضرورة، وذلك بسبب المسؤولية الهائلة والواقعة على كل من المصرف (كجهة رقابية) والشركات (كمؤسسات ذاتية التنظيم) خلال هذه الأوقات الحرجة تجاه قطاع رأس المال في مملكة البحرين.

10. تقوم الإدارة بمراقبة دقيقة على جميع الأخبار والتحديثات المتعلقة بالوباء في الأسواق وذلك حرصاً منها على حماية المستثمر من أي محاولة احتيال استثماري متعلق بالوباء أو نشر أخبار كاذبة بإمكانها التأثير على السوق.
11. تقوم إدارة مراقبة الأسواق المالية بالمراقبة الدقيقة على سير الأعمال في سوق المال وبالتواصل الحثيث مع كافة جهات السوق من ضمنها البورصة وشركة البحرين للمقاصة ووسطاء السوق للتأكد من عدم تأثير التقلبات في الأسواق على مجريات السوق من تنفيذ الصفقات والتداول والتسوية.
12. في 8 ابريل 2020، تم اصدار تعميم الى جميع الشركات المرخص لها، وذلك فيما يتعلق باعتماد نظام العمل من المنزل على أوسع نطاق ممكن والتقليص من عدد الموظفين العاملين في المكاتب قدر الإمكان مع ضرورة إتباع التدابير الوقائية المعلن عنها من قبل وزارة الصحة.
13. تتابع الإدارة مع بورصة البحرين سير الأعمال للتأكد من عدم انقطاعها سواء عبر الوسائل التقليدية أو القنوات الرقمية وذلك بعد اتخاذ إجراء احترازي بإغلاق قاعة التداول مؤقتاً.
14. من خلال التعميم الصادر بتاريخ 27 مايو 2020 الى جميع الشركات المرخص لها، أصدر المصرف الورقة الإرشادية التابعة لمجموعة العمل المالي (FATF) المتعلقة بمخاطر جائحة كورونا ذات صلة بغسيل الاموال وتمويل الإرهاب، والتي من خلالها دعى المصرف الشركات المرخصة الاسترشاد بها لوضع التدابير الإضافية للعمليات والأنظمة الداخلية الخاصة بها.
15. قررت الإدارة إعفاء مقدمي الخدمات في السوق من متطلب "تقرير غسل الأموال" السنوي. كما سارعت الإدارة في تمديد فترة تسليم بعض التقارير الدورية لبعض مقدمي الخدمات بحسب الطلب.

سوق الاصدارات الأولية والإدراج

إصدارات السوق

قامت إدارة مراقبة الأسواق المالية خلال العام 2020، بإصدار الموافقة على 46 نشرة إصدار (بالمقارنة مع 98 نشرة إصدار لعام 2019)، بعد الاطمئنان والتأكد من اكتمال بياناتها ومعلوماتها وفقاً لمتطلبات الفصل الخاص بطرح الأوراق المالية ضمن مجلد التوجيهات السادس الخاص بسوق رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

الإدراج في السوق

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها على إدراج الأوراق المالية التالية:

الورقة المالية	عدد الاصدارات	القيمة (مليون دينار بحريني)
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 3 شهور	41	2,870
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور	12	420
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 12 شهر	12	1,200
صكوك الاجارة الإسلامية قصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور	12	312
سندات التنمية الحكومية (الاصدارات رقم 20 و21)	2	450
صكوك التأجير الإسلامية الحكومية طويلة الأجل (الإصدار السادس والعشرون)	1	125

إلغاء الإدراج

تم إلغاء إدراج الأوراق المالية التالية من لوائح بورصة البحرين:

الورقة المالية	عدد الاصدارات	السبب
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 3 شهور	41	الاستحقاق
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور	12	الاستحقاق
صكوك الاجارة الإسلامية قصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور	12	الاستحقاق
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 12 شهر	12	الاستحقاق
سندات التنمية الحكومية (الاصدار التاسع والسادس عشر)	2	الاستحقاق
صكوك التأجير الإسلامية الحكومية طويلة الأجل (الإصدار الرابع والعشرون)	1	الاستحقاق

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها على إلغاء الإدراج من لوائح بورصة البحرين لكل من:

الورقة المالية	السبب	تاريخ الموافقة
مصرف طيب ش.م.ب. (مقفلة)	تصفية المصرف	13 ابريل 2020

الإفصاح والحوكمة وحماية المستثمر

موعد انعقاد اجتماعات مجلس الإدارة للشركات المدرجة والإفصاح عن البيانات المالية بموجب القرار رقم (54) لسنة 2015

1. التزمت معظم الشركات المدرجة بمتطلب إخطار بورصة البحرين عن مواعيد انعقاد اجتماعات مجالس إدارتها التي يتم فيها مناقشة البيانات المالية المرحلية للعام 2020، قبل 5 أيام من نهاية الربع المعني وذلك طبقاً للقرار رقم (54) لسنة 2015، بشأن الإفصاح ونشر البيانات المالية السنوية والمرحلية، والإخطار بمواعيد اجتماعات مجالس إدارات الشركات المساهمة المدرجة لمناقشة البيانات المالية. الشركات التي لم تلتزم في الربع الثالث من 2020 هي مصرف البحرين والشرق الأوسط، ومصرف البحرين والكويت ش.م.ب، والشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب، و شركة البحرين لمواقف السيارات ش.م.ب، وشركة الإثمار القابضة ش.م.ب، والمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب، ومصرف السلام – البحرين ش.م.ب. وفي الربع الرابع من 2020 لم تلتزم بهذا المتطلب مجموعة البركة المصرفية، وشركة البحرين لتصليح السفن والهندسة ش.م.ب، وشركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية ش.م.ب، وشركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب، والشركة الخليجية المتحدة للإستثمار ش.م.ب، وبالتالي تم اصدار خطابات عدم التزام من المصرف للشركات غير الملتزمة والتي تم من بعدها الإعلان عن مواعيد الاجتماعات .
2. التزمت جميع الشركات المدرجة بنشر البيانات المالية السنوية لعام 2019، والمرحلية المراجعة للعام 2020 خلال الفترة الزمنية المطلوبة. والتزمت الشركات بنشر النتائج والبيانات في جريدتين محليتين كحد أدنى باللغتين العربية والانجليزية. ويستثنى من ذلك مصرف البحرين والشرق الأوسط (بي.ام. بي) الذي لم يلتزم بنشر البيانات المالية في جميع فترات العام 2020.
3. قامت جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة بإرسال النموذج الخاص بالإعلان عن النتائج المالية السنوية لعام 2019، والمرحلية المراجعة للعام 2020 إلى بورصة البحرين، وقد تم نشرها على موقع البورصة. ويستثنى من ذلك مصرف البحرين والشرق الأوسط (بي.ام. بي) الذي لم يلتزم بإرسال النموذج الخاص بالإعلان عن النتائج في جميع فترات العام 2020 .
4. قامت جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة بإرسال النسخة المتكاملة من البيانات المالية للشركة عن بياناتها المالية السنوية للعام 2019، والمرحلية المراجعة للعام 2020 إلى بورصة البحرين. ويستثنى من ذلك مصرف البحرين والشرق الأوسط (بي.ام. بي) الذي لم يلتزم بإرسال النسخة المتكاملة من البيانات المالية في جميع فترات العام 2020 .

5. بالرغم من تعليق التداول على مصرف البحرين والشرق الأوسط لعدم التزامه بالمتطلبات أعلاه للعامين 2018 و2019، إلا انه في 25 فبراير 2020، تم نشر النتائج المالية للربع الأول والثاني والثالث من 2019 ونهاية العام للسنة ذاتها، وبذلك فإن التداول مازال معلق بسبب عدم التزام المصرف بنشر النتائج المالية المرحلية للعام 2020 .

قواعد الإفصاح والشفافية

الإفصاح عن المعلومات الجوهرية

تتأكد الإدارة من التزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن أي تطورات جوهرية تهم المساهمين والمتعاملين في الأوراق المالية وفق متطلبات وتعليمات قواعد الإفصاح والشفافية من حيث المحتوى والتوقيت، وإعلان الشركات المدرجة هذه التطورات على موقع بورصة البحرين.

وقد بلغ عدد الإفصاحات عن التطورات الجوهرية للشركات المدرجة خلال عام 2020، 1686 إفصاحاً جوهرياً.

الجمعيات العامة

أصدرت الإدارة موافقتها على طلبات عقد الجمعيات العامة السنوية لجميع الشركات المساهمة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على عقد الجمعيات التالية:

الشركة المدرجة	نوع الجمعية	الهدف الرئيسي لعقدها
زين البحرين وشركة ناس وشركة البحرين مواقف السيارات ومصرف البحرين الإسلامي وشركة البحرين لتصليح السفن والهندسة والمنيوم البحرين.	غير العادية	• الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية
مصرف السلام وإنوفست ومصرف البحرين والكويت.	غير العادية	• الموافقة على زيادة رأس المال نتيجة توزيع أسهم منحة • الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية
مصرف البحرين الوطني	غير العادية	• الموافقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع
المصرف الأهلي المتحد	غير العادية	• الموافقة على إصدار سندات • الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية • الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف نتيجة إصدار أسهم المنحة

المصرف الخليجي التجاري	غير العادية	• الموافقة على تخفيض رأس المال الصادر والمدفوع لإطفاء الخسائر المتراكمة. • الموافقة على اصدار صكوك تصل قيمتها الى 200 مليون دولار.
مصرف البحرين والشرق الأوسط	غير العادية	• مناقشة موضوع استمرارية المصرف بناء على الخسائر المالية للمصرف
انفستكورب القابضة	غير العادية	• الموافقة على إصدار أسهم ممتازة. • الموافقة على زيادة رأسمال الشركة الصادر والمدفوع. • الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي.
شركة الخليج المتحد القابضة	غير العادية	• الموافقة على طرح حقوق الأولوية بعد الحصول على جميع الموافقات الرقابية اللازمة المتعلقة بإصدار حقوق الأولوية. • الموافقة على اقتراح مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس المال الصادر والمدفوع للشركة. • الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدل والمعاد صياغته للشركة.
المجموعة العربية للتأمين	غير العادية	• مناقشة أهم الملاحظات التي أثارها مصرف البحرين المركزي في تقرير التفتيش. • وقف إكتتاب نشاط أعمال إعادة التأمين • بحث فرص إمكانية العثور على مشتري أثناء تصفية الشركة، للاستحواذ على الشركة.
شركة البنادر للفنادق	غير العادية	• المناقشة والمصادقة على مقترح تخفيض رأس المال المدفوع لشطب الخسائر المتراكمة. • المناقشة والمصادقة على تحويل قرض ثانوي إلى أسهم عادية • الموافقة على منح التنازل عن حقوق الشفعة من المساهمين على إصدار الأسهم العادية.

أسهم الخزينة وطلبات تحويل الأسهم

أصدرت الإدارة موافقتها على طلبات تملك الشركات المدرجة لأسهمها (أسهم الخزينة):

الشركة المدرجة	سبب تملك أسهم الخزينة
مصرف البحرين والكويت ش.م.ب	برنامج أسهم موظفي الشركة
شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
شركة البحرين للسينما ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
مجموعة ترافكو ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
شركة دلمون للدواجن ش.م.ب	استقرار سعر السهم
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
المصرف الأهلي المتحد ش.م.ب	برنامج أسهم موظفي الشركة، ودعم سعر السهم والسيولة في السوق
مصرف السلام – البحرين ش.م.ب	دعم سعر السهم في السوق
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	دعم سعر السهم في السوق

أسهم نصاب العضوية

لا زالت الإدارة تتلقى طلبات تحرير أسهم نصاب العضوية لأعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة بناء على قانون رقم (50) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية، إذ أن عضو مجلس الإدارة ليس عليه ان يكون مالكاً بصفة شخصية لعدد من أسهم الشركة المدرجة. وقد أصدرت الإدارة موافقتها على 5 طلبات بشأن تحرير أسهم نصاب العضوية خلال هذا العام.

أسهم حوافز الموظفين

تم ادخال التعديلات على الفصل الخاص بطرح الأوراق المالية ضمن المجلد السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الإرشادي للمصرف بشأن نظام حوافز الموظفين خلال العام 2017 والتي تتطلب من جميع الشركات المدرجة الاحتفاظ بالأوراق المالية المودعة نيابة عن موظفيها بموجب نظام أسهم حوافز الموظفين في عهدة باسم أمين عهدة. وبموجب ذلك، خلال العام 2020، أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها على التعديلات التي أدخلت على أنظمة أسهم حوافز الموظفين من شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية ومجموعة جي اف اتش المالية وسيكو. كما أصدرت الإدارة موافقتها على 39 طلب يختص بتحويل أسهم من وإلى حساب العهدة لصالح موظفي الشركات المدرجة.

عقود التأسيس والنظام الأساسي للشركات المدرجة

وافقت الإدارة خلال السنة على طلب واحد من مصرف البحرين الوطني للموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركات المدرجة.

صانع السوق

- أصدرت الإدارة بتاريخ 10 مايو 2020 موافقتها لتمديد نشاط صناعة السوق لألمنيوم البحرين ش.م.ب من قبل شركة سيكو ش.م.ب (م) لأسهم الشركة في بورصة البحرين باستخدام ما يقارب 3٪ من رأس مال الشركة، وذلك لمدة 12 شهر قابلة للتجديد.
- أصدرت الإدارة خطاب عدم الممانعة بتاريخ 19 مايو 2020 وذلك لتمديد اتفاقية صناعة السوق مع شركة سيكو الاستثمارية في بورصة البحرين وسوق دبي المالي لأسهم شركة جي اف اتش المالية، وذلك لمدة 12 شهر قابلة للتجديد.
- أصدرت الإدارة خطاب عدم الممانعة بتاريخ 28 مايو 2020، لمصرف أي بي سي بتمديد نشاط صناعة السوق من قبل شركة سيكو لأسهم المصرف في بورصة البحرين باستخدام ما يقارب 1٪ من رأس مال المصرف، وذلك لمدة 12 أشهر قابلة للتجديد.
- أصدرت الإدارة بتاريخ 15 يونيو 2020 موافقتها لتمديد نشاط صناعة السوق لشركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية ش.م.ب (بتلكو) من قبل شركة سيكو ش.م.ب (م) لأسهم بتلكو في بورصة البحرين باستخدام ما يقارب 3٪ من رأس مال الشركة، وذلك لمدة 12 شهر قابلة للتجديد.
- أصدرت الإدارة بتاريخ 27 أغسطس 2020 موافقتها لتمديد نشاط صناعة السوق لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب من قبل شركة سيكو ش.م.ب (م) لأسهم المجموعة في بورصة البحرين باستخدام ما يقارب 3٪ من رأس مال الشركة، وذلك لمدة 12 شهر قابلة للتجديد.

مراقبة السوق

خلال العام ٢٠٢٠، رصد قسم مراقبة السوق ١٥ حالة مشبوهة من خلال تداولات الأسهم في بورصة البحرين، وجاءت نتائج التحقيق المبدئي كالتالي :

- احدى عشر حالة مشبوهة تم إغلاقها لعدم ثبوت مخالفات عليها .

- أربع حالات مشبوهة تم تحويلها إلى قسم التحقيق والتنفيذ لاتخاذ الإجراءات اللازمة حسب القوانين والأنظمة المعمول بها.

المتابعة والتنفيذ

- **مخالفات وسطاء السوق**

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية إنذاراً رسمياً لإحدى شركات الوساطة المرخص لها بتاريخ 18 نوفمبر 2020 وذلك لعدم الالتزام بتعليمات حظر التلاعب في الأسواق المالية وبالأخص المادة MAM-3.10.19 من (Prohibition of Market Abuse & Market Manipulation Module ("MAM Module")) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف المتعلق بحظر المعاملات التي يتم فيها إدخال أوامر البيع والشراء في نفس الوقت بنفس السعر والكمية من قبل أطراف مختلفة ولكن ذات صلة.

- **مخالفات مقدمي خدمات الأصول المشفرة**

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة اخطار بتاريخ 27 ابريل 2020 إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة وذلك لعدم الالتزام بالمادة (61) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة 2006 والمادة (CRA-10.3.23) من فصل الأصول المشفرة (CRA Module") Crypto-Asset Module") من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق المال من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي وذلك لتعيين مدقق حسابات خارجي قبل الحصول على موافقة المصرف.

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة اخطار بتاريخ 9 يوليو 2020 إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة وذلك لعدم الالتزام بالمادة (CRA-14.6.22) من فصل الأصول المشفرة (CRA Module") Crypto-Asset Module") من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق المال من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي وذلك المتعلق بأهمية التزام المرخص له بمتطلبات المصرف. كما أصدرت الإدارة انذار رسمي بتاريخ 18 نوفمبر 2020 إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة وذلك لعدم الالتزام بذات المادة (CRA-14.6.22) من فصل الأصول المشفرة (CRA") Crypto-Asset Module") وفصل Combating Financial Crime & Anti-Money Laundering ("AML") Module المتعلق بمتطلبات مكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية من مجلد

التوجيهات السادس الخاص بأسواق المال من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي وذلك المتعلق بإجراءات العناية الواجبة المعززة (Enhanced Due Diligence).

فرضت إدارة مراقبة الأسواق المالية غرامة مالية بتاريخ 18 نوفمبر 2020 على أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة وذلك لعدم الالتزام بالمادة (CRA-4.2.3) من فصل الأصول المشفرة (Module CRA) من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق المال من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي وذلك المتعلق بأهمية التزام المرخص له بتسليم البيانات المالية السنوية المدققة في الوقت المحدد.

- **مخالفات الشركات المدرجة**

- *الاخطار عن عدم الالتزام بمتطلبات التقرير الشهري لملكية الاسهم في الشركة المدرجة*

تم اخطار بعض الشركات المدرجة بعدم التزامها بتسليم التقرير الشهري للإفصاح عن التغيير في نسب التملك في الشركة المدرجة في بورصة البحرين والافصاح عن المساهمين الرئيسيين فيها الذين يملكون نسبة 5٪ وأكثر، من خلال برنامج (ESRAD) المعتمد وعبر البريد الالكتروني والمتوجب تسليمه للمصرف خلال مدة لا تزيد عن خمسة ايام عمل من تاريخ انتهاء الشهر المعني.

عدد حالات عدم الالتزام بمتطلبات التقرير الشهري لملكية الاسهم في الشركة المدرجة في عام:		نسبة التغير
2019	2020	
7	4	٪-43

- *الاخطار عن عدم الالتزام بمعايير الافصاح والنشر والقرارات المعنية*

تم اصدار رسائل اخطار لـ 28 شركات مدرجة لعدم التزامها بمعايير الافصاح والنشر والقرارات المعنية وذلك على النحو التالي :

معايير الافصاح والنشر والقرارات المعنية	عدد المخالفات
نشر البيانات المالية والالتزام بالمحتوى المطلوب للبيانات المالية والأخبار الصحفية	5
الإعلان عن توصية توزيع الأرباح السنوية	2
افصاح عن تاريخ اجتماع مجلس الإدارة أو أي تغيير فيه	14
ابلاغ المصرف عن خبر تغيير في ادارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة فوراً والإفصاح للسوق بهذا الشأن	7

- *عدم الالتزام بمتطلبات طرح الأوراق المالية*

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة اخطار الى شركة مدرجة بتاريخ 18 مارس 2020 متعلقة بعدم الالتزام بالمادة ((OFS-5.1.11 من مجلد التوجيهات السادس بشأن طرح الأوراق المالية، وذلك لعدم تسليم مذكرة الاكتتاب الخاصة التكميلية بأسرع وقت ممكن الى المصرف.

- *عدم الالتزام بمتطلبات دليل تعاملات الأشخاص الرئيسيين وقواعد السوق التابعة لبورصة البحرين*

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠٢٠ إنذاراً رسمياً لاحدى الشركات المدرجة لعدم الالتزام بمراجعة تداولات الأشخاص المتطلعين بالشكل المطلوب وعدم التقييد بدليل تعاملات الأشخاص الرئيسيين كما هو موضح في قواعد السوق التابعة لبورصة البحرين.

- *الوقف المؤقت عن التداول*

قام المصرف بتعليق التداول على الشركات المدرجة التالية حتى يتم إستلام توضيح عن معلومات جوهرية:

الشركة المدرجة	تاريخ:	
	تعليق التداول	إعادة التداول
شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب.	Jan-2020-29	Jan-2020-29
شركة إي بي إم تيرمينالز البحرين ش.م.ب.	Feb-2020-25	Feb-2020-26
مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب.	Aug-2020-16	Aug-2020-18
شركة الإثمار القابضة ش.م.ب.	Aug-2020-16	Sept-2020-2

عمليات السيطرة والدمج والاستحواذ

المصرف الأهلي المتحد ش.م.ب وبيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع

تقوم الإدارة بالمراقبة والإشراف على سير التطورات على العرض المحتمل المتعلق بالاستحواذ على المصرف الأهلي المتحد وبيت التمويل الكويتي.

تمت المصادقة على نتائج تقارير دراسات الفحص النافي للجهالة والتقييم التي تم إعدادها من قبل المستشارين المتخصصين المعينين من قبل المصرف الأهلي المتحد من قبل مجلس إدارة المصرف

الأهلي المتحد في تاريخ 12 سبتمبر 2019، كما وتمت المصادقة على معدل تبادل الأسهم على أساس 2.325581 سهم من أسهم المصرف الأهلي المتحد مقابل كل سهم من أسهم بيت التمويل الكويتي.

أصدر مصرف البحرين المركزي موافقته على عملية الاستحواذ إلى بيت التمويل الكويتي شريطة استيفاء عدد من المتطلبات المسبقة من ضمنها الالتزام بمتطلبات الفصل الخاص بعمليات الاستحواذ والاندماج من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف.

تم اصدار المستندات التالية وفقاً لمتطلبات الفصل الخاص بعمليات الاستحواذ والاندماج من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة عليهم من قبل الإدارة:

- اشعار نية مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي المؤكدة في تاريخ 5 فبراير 2020 إلى مجلس إدارة المصرف الأهلي لتقديم عرض للاستحواذ على 100٪ من الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة لمصرف الأهلي المتحد عن طريق تبادل الأسهم.
- ارسال مستند عرض مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي في تاريخ 24 فبراير 2020 إلى مجلس إدارة المصرف الأهلي المتحد.
- إرسال مجلس إدارة المصرف الأهلي المتحد تعميم متلقي العرض الصادر عنهم، ومستند العرض واستمارة القبول والتحويل في تاريخ 16 مارس 2020 إلى مساهمي المصرف الأهلي.
- في ضوء الظروف الراهنة التي فرضتها جائحة كورونا (كوفيد-19)، وافق مجلس إدارة المصرف الأهلي المتحد بالتنسيق مع بيت التمويل الكويتي، وبعد حصول بيت التمويل الكويتي على موافقة مصرف البحرين المركزي على تأجيل إجراءات عرض الاستحواذ حتى ديسمبر 2020، على الإيقاف المؤقت لتنفيذ إجراءات عرض الاستحواذ في دولة الكويت ومملكة البحرين حتى ديسمبر 2020.

العمل الخليجي المشترك

قامت الإدارة بتمثيل مصرف البحرين المركزي في عدة اجتماعات كما يلي:

- **الاجتماع الاستثنائي للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو ما يعادلهم) بدول مجلس التعاون الخليجي:**

بتاريخ 5 ابريل 2020، شاركت مديرة الإدارة في الاجتماع الاستثنائي للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر تقنية "الاتصال المرئي"، وذلك لمناقشة جهود الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس في

دعم الأسواق المالية بدول المجلس في ظل الظروف الحالية لتفشي جائحة فيروس كورونا وذلك انطلاقاً من دور الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس لتعزيز الاستقرار المالي، والتنوع المالي وتحقيق الشمول المالي، وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من الأعمال غير المشروعة في السوق، وذلك استناداً للأدوات المتاحة للجهات المنظمة للأسواق المالية وأدوات السياسات الاحترازية.

- **الاجتماع التنسيقي الأول لفريق عمل الاشراف والرقابة على الأسواق المالية التابع للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية:**

بناءاً على ما اتفقت عليه لجنة رؤساء هيئات الاسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس في اجتماعها الاستثنائي الذي عقد يوم 5 ابريل 2020، عبر الاتصال المرئي لمناقشة تداعيات أزمة كورونا، شاركت الإدارة في الاجتماع التنسيقي الأول لفريق عمل الاشراف والرقابة على الأسواق المالية التابع للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بتاريخ 14 ابريل 2020 وتمت مناقشة آخر الخطوات والتدابير التي قامت بها الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس للحد من تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد 19.

- **الاجتماع العشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو ما يعادلهم) بدول مجلس التعاون الخليجي:**

بتاريخ 29 يونيو 2020، شاركت مديرة الادارة، في الاجتماع العشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنبثقة عن اللجنة الوزارية للأسواق المالية بدول المجلس، والذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي. وتضمن جدول أعمال اللجنة، عددا من الموضوعات، منها خطة العمل التنفيذية لتطبيق الترخيص البيني لصناديق الاستثمار بدول المجلس "Passporting" وآلية تنفيذه والبرنامج الزمني لذلك، وخارطة الطريق لتنفيذ أهم المبادرات لتحقيق التكامل بين أسواق المال بدول المجلس. ناقش الاجتماع كذلك ورقة عمل مقدمة من قبل هيئة أسواق المال في دولة الكويت بشأن الإجراءات الخاصة بتطوير نموذج أعرف عميلك KYC الموحد، وقاعدة البيانات الموحدة لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

- **الاجتماع السادس لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس:**

تنفيذاً لقرار لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون في اجتماعها العشرين المنعقد في تاريخ 29 يونيو 2020، عقد فريق عمل استراتيجية تكامل

الأسواق المالية بدول المجلس اجتماعه السادس في تاريخ 20 يوليو 2020 عبر الاتصال المرئي حيث تم الاتفاق على إعداد مسودة لاتفاقية/إطار تنظيمي للترخيص البيني لصناديق الاستثمار والخدمات التابعة لها.

- **الاجتماع السابع لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس:**

كما انه عقد فريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس اجتماعه السابع في تاريخ 27 أغسطس 2020 عبر الاتصال المرئي. حيث ناقش الفريق مسودة الاتفاقية/ إطار تنظيمي للترخيص البيني لصناديق الاستثمار والخدمات التابعة لها.

- **الاجتماع الحادي والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو ما يعادلهم) بدول مجلس التعاون الخليجي:**

كما انه عقدت لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعها الحادي والعشرين عن طريق تقنية الاتصال المرئي في تاريخ 21 سبتمبر 2020. وتضمن جدول أعمال اللجنة، عدداً من الموضوعات، منها خطة العمل التنفيذية لتطبيق الترخيص البيني لصناديق الاستثمار بدول المجلس "Passporting"، وخارطة الطريق لتنفيذ أهم المبادرات لتحقيق التكامل بين أسواق المال بدول المجلس. ناقش الاجتماع كذلك الخطة التنفيذية للحملات المشتركة للتوعية الاستثمارية بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس وموضوع تطوير نموذج أعرف عميلك KYC الموحد، وغيرها من مواضيع، واتخذ بشأنها القرارات اللازمة واستعرض آخر المستجدات والتطورات في الأسواق المالية بدول المجلس وتبادل الرأي بشأنها.

- **الاجتماع التاسع للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس:**

كما انه عقدت اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس اجتماعها التاسع في تاريخ 22 سبتمبر 2020 عبر الاتصال المرئي. وتضمن جدول أعمال اللجنة، عدداً من الموضوعات، منها خارطة الطريق للمبادرات والأوليات التي ستساهم في تعميق التنسيق بين هيئات أسواق المال بدول المجلس، ورؤية الأمانة العامة بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك في مجال تكامل الأسواق المالية (بما فيها الترخيص البيني لصناديق الاستثمار، توحيد إجراءات مبدأ اعرف عميلك، والتشجيع على الإدراج المزدوج.. الخ).

- **الاجتماع الثامن لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس:**

عقد فريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس اجتماعه الثامن في تاريخ تاريخ 1 نوفمبر 2020، عبر الاتصال المرئي وتم الاتفاق على إعداد مسودة لإطار تنظيمي عام للترخيص البيني للمنتدات والأدوات الاستثمارية بشكل عام بالإضافة إلى مسودة الإطار التنظيمي للترخيص البيني للصناديق الخاصة والعامة واقتراح برنامج زمني لتنفيذ المبادرات والأولويات التي ستسهم في تعميق التنسيق بين هيئات أسواق المال بدول المجلس.

- **المؤتمر السنوي الـ 45 للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO):**

شاركت الإدارة بالنيابة عن المصرف بصفته عضو في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) في المؤتمر السنوي الـ45 للمنظمة عبر الاتصال المرئي، والذي امتدت فعالياته وورش العمل الخاصة به على مدى الفترة 9 الى 18 نوفمبر 2020، لمناقشة ومعالجة القضايا التي تواجه الجهات الرقابية للأسواق المالية من حول العالم.

- **الاجتماع التاسع لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس:**

عقد فريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس اجتماعه التاسع في تاريخ 9 ديسمبر 2020، عبر الاتصال المرئي وتم الاتفاق على عقد اجتماعات مكثفة قبل نهاية شهر فبراير 2021 للفنيين المختصين بالصناديق والمختصين القانونين بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس للانتهاء من مسودة الإطار التنظيمي للترخيص البيني للصناديق الخاصة والعامة بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس باعتبارها أحد الملاحق لمسودة الاطار التنظيمي العام للترخيص البيني للمنتجات والأدوات الاستثمارية بشكل عام.

- **فريق التوعية المالية لأسواق المال الخليجية:**

عملاً بالقرارات التي تم التوصل إليها من قبل لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي، شارك أعضاء من قسم البحوث وحماية المستثمر في الفريق الذي تم تشكيله بهدف إقامة حملات توعوية لزيادة الوعي لدى المستثمرين .وقد اجتمع الفريق المعني ثلاث مرات في عام 2020 وأصدر حملته الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

إدارة مراقبة المؤسسات المالية

تشتمل مهام إدارة مراقبة المؤسسات المالية على مراقبة عدد من المؤسسات المالية، وهي شركات الاستثمار الفئات 1 و2 و3 وشركات الصرافة ومقدمي خدمات العهد الفئتين أ وب والمكاتب التمثيلية للشركات الاستثمارية بالإضافة إلى مقدمي الخدمات الإدارية والتسجيل.

وتحرص الإدارة من خلال مسؤولياتها الرقابية على إلزام الشركات المرخصة الخاضعة لرقابتها بتطبيق متطلبات قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية بالإضافة إلى الأنظمة المتعلقة بتلك الشركات من خلال مجلد التوجيهات الرابع والخامس.

بالإضافة إلى ذلك تعنى الإدارة بترخيص وتسجيل الصناديق الاستثمارية المنشأة محلياً والمنشأة خارج المملكة. حيث تتم عملية مراقبة الصناديق تبعاً للقواعد المدرجة في مجلد التوجيهات السابع والخاص بصناديق الاستثمار الجماعي.

واصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية خلال عام 2020 نهجها المتبع في مراقبة الشركات عبر استخدامها مختلف الأدوات الرقابية، كالتقارير التحليلية والتفصيلية للشركات وعقد الاجتماعات مع إدارات الشركات المرخص لها وطلب المعلومات من القطاع والتنسيق الداخلي مع إدارات المصرف، بالإضافة إلى المراقبة المستمرة لوضع الشركات عن طريق التواصل المستمر وتبادل المراسلات.

وبالاستناد إلى دورها الرقابي على قطاع الصناديق الاستثمارية الجماعية، دأبت الإدارة على استخدام أدواتها الرقابية والتنظيمية لمراقبة قطاع الصناديق الاستثمارية وضمان امتثال تلك الصناديق للوائح والتوجيهات المدرجة ضمن مجلد التوجيهات السابع والمتعلق بالصناديق الاستثمارية الجماعية، بالإضافة إلى القواعد التنظيمية الأخرى ذات الصلة.

التعاميم

أصدر مصرف البحرين المركزي في 11 مارس 2020 التعميم رقم. EDFIS/C/022/2020 موجه إلى جميع المرخص لهم يطالبهم باتباع تعليمات التعقيم الصادرة عن وزارة الصحة لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد -19).

بالإضافة إلى ذلك، أصدر مصرف البحرين المركزي بتاريخ 18 مارس 2020 التعميم رقم. EDFIS/C/025/2020 للشركات الإستثمارية ومقدمي خدمات العهد، ومقدمي الخدمات الادارية

وشركات الصرافة والمكاتب التمثيلية للشركات الاستثمارية، وذلك لحث المرخص لهم بالتأكد من جاهزية خطة استمرارية الأعمال الخاصة بهم، وتزويد المصرف بموجز عن الخطة، بالإضافة إلى التدابير المتخذة لضمان عدم انقطاع العمليات أثناء جائحة كوفيد – 19.

علاوة على ذلك، أصدر المصرف في 19 مارس 2020 التعميم رقم EDFIS/C/025/2020، والموجه لشركات الصرافة، بشأن متطلب إتخاذ إجراءات تعقيم الأوراق النقدية، حفاظاً على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين.

أصدر مصرف البحرين المركزي في 24 مارس 2020 التعميم رقم. EDFIS/C/028/2020 ، موجه للشركات الإستثمارية (الفئة 1 و2) ومقدمي خدمات العهد ، فيما يتعلق بمتطلبات تثمين العقارات في ضوء القرار رقم (2) الصادر عن مؤسسة التنظيم العقاري. وقد طلب المصرف من لمرخص لهم بالتعامل بصفة حصرية مع المثمنيين المرخصين من قبل مؤسسة التنظيم العقاري.

كما أصدر مصرف البحرين المركزي في 8 أبريل 2020 التعميم رقم G/148/2020، والموجه إلى جميع المرخص لهم، وذلك لتزويدهم بإجراءات احترازية إضافية في فترة جائحة Covid-19 بخصوص اتباع سياسة العمل من المنزل، وتقليل عدد الموظفين في المكاتب وفي وسائل النقل المشترك التابعة للمرخص لهم.

أصدر مصرف البحرين المركزي في 13 أبريل 2020 التعميم رقم. EDFIS/C/042/2020، الموجه إلى شركات الاستثمار ومقدمي خدمات العهد ، لإطلاعهم على الندوة عبر الإنترنت حول مبادئ وممارسات تقييم العقارات في قطاع الخدمات المالية، التي نظمتها هيئة التنظيم العقاري وتم عقدها في معهد البحرين للدراسات المصرفية.

تحديث القواعد ومجلد التوجيهات

واصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية خلال عام 2020 تطوير وتحديث القواعد والقوانين المتعلقة بالشركات المرخص لها من خلال تحديث اللوائح والقوانين المعمول بها أو استحداث لوائح وقوانين جديدة.

وقد تم خلال العام البدء ببعض المبادرات وتم إصدار عدد من التحديثات للتوجيهات، منها ما يلي:

مجلد التوجيهات الخامس

التطورات في قطاع الشركات المتخصصه

أصدر مصرف البحرين المركزي في يناير 2020 ملحق جديد يتعلق بالتعليمات الخاصة بنشر النتائج المالية للشركات المساهمة العامة.

تم إجراء تعديلات على استمارة الطلب 2 الخاصة بطلب حصول موافقة المصرف على المسيطرين، والاستمارة 3 الخاصة بطلب موافقة المصرف على شاغلي المناصب العليا. ومن أهم التعديلات تلك التي تختص بالإعلان عن علاقتهم بالأطراف ذات العلاقة، والتعهد بالالتزام بقونين ولوائح المصرف.

تم تحديث تعريف عضو مجلس الإدارة المستقل في قائمة المصطلحات في مجلد التوجيهات الخامس في يوليو 2020، كما تم إجراء تعديل آخر على التعريف في أكتوبر 2020.

علاوة على ذلك، تم إجراء تعديلات على تعريف المستثمر ذو الملاءة وأعضاء مجلس الإدارة المستقليين في قائمة المصطلحات.

التطورات في قطاع شركات الصرافة

منذ إصدار الوحدات الخاصة بمرخصي الصرافة في نهاية عام 2010، استمر القطاع في العمل بما يتماشى مع توجيهات مصرف البحرين المركزي.

تم إجراء تعديل على وحدة المتطلبات العامة في يناير 2020، لتغيير مرجع القانون في القسم الخاص بسجلات المعاملات إلى المرسوم بقانون رقم 54 لسنة 2018 بإصدار قانون الخاص بالخطابات والمعاملات الإلكترونية.

بالإضافة إلى ذلك، تم تحديث وحدة سلوكيات العمل (BC) في أكتوبر 2020 لتتضمن فصلًا جديدًا يختص بتقديم الخدمات المالية للجميع دون تمييز.

مجلد التوجيهات السابع

التطورات في قطاع صناديق الإستثمار الجماعية

استمرت الإدارة خلال عام 2020 بالتأكد من التزام الصناديق الاستثمارية المنشأة محلياً، والمصارف والمؤسسات المالية التي تقوم بتسويق صناديق الاستثمار الاجنبية، بمتطلبات مجلد التوجيهات السابع والذي تم إصداره في ابريل 2012.

وقد قام مصرف البحرين المركزي خلال عام 2020 بتسجيل 114 صندوقا استثماريا منشأً خارج البحرين بهدف التسويق في البحرين، وصندوقين استثماريين محليين.

تعزيز استقرار وسلامة القطاع المالي في مملكة البحرين

واصلت الإدارة خلال عام 2020 مراقبة أداء المؤسسات المالية من خلال أدوات رقابية متعددة، من ضمنها دراسة وتحليل التقارير المالية المقدمة من قبل الشركات المرخصة على نحو شهري وفصلي وعقد الاجتماعات الدورية مع إدارات الشركات.

إضافة إلى ذلك، واصلت الإدارة مراقبتها لمستويات ملائة رأسمال شركات الاستثمار وأداء صناديق الاستثمار الجماعي الخاضعة لرقابتها.

وفي ظل جائحة إنتشار فايروس كورونا، إتخذ مصرف البحرين المركزي عدداً من الإجراءات لضمان استمرارية الخدمات المالية للعملاء والحفاظ على سلامتهم. يتضمن ذلك الطلب من المرخص لهم تعقيم المباني وأوراق العملات وتحقيق التباعد الاجتماعي وتشجيع استخدام البدائل الالكترونية قدر الامكان. كما قام المصرف بمراقبة أداء المؤسسات العاملة في القطاع المالي ودراسة تأثير الجائحة على ربحيتها واستمرارها في العمل.

توفير درجة مناسبة من الحماية لمستخدمي النظام المالي

إن حماية عملاء المؤسسات المالية هو هدف رئيسي لإدارة مراقبة المؤسسات المالية، ويطبق ذلك من خلال مراقبة المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار الجماعي.
ولضمان جودة أداء العاملين في مجال الشركات الاستثمارية فقد أولت إدارة مراقبة المؤسسات المالية اهتماما كبيراً لمدى تأهيل العاملين في هذا المجال من حيث المؤهلات التعليمية وسنوات الخبرة المطلوبة، وذلك تماشيا مع فصل التدريب والكفاءة من مجلد التوجيهات الرابع. وبذلك يتم تقليص مخاطر بيع الأدوات المالية بطرق مضللة للعامة.

إدارة مراقبة قطاع التأمين

قامت إدارة مراقبة التأمين بالمصرف بإخضاع مرخصي التأمين إلى جملة من الخطوات الاحترازية للتأكد من متانة واستقرار الوضع المالي لصناعة التأمين وهي:

- طلب المصرف من شركات التأمين المحلية تزويده بالبيانات المالية الأولية والاجتماع الافتراضي مع المصرف بحضور المدقق الخارجي للشركة إن دعت الحاجة قبل عرض البيانات المالية على مجلس الإدارة للموافقة عليها.

- استلام تقارير شهرية من شركات التأمين حول استثماراتها وذلك للوقوف على أداء المحفظة الاستثمارية لكل شركة.

- مراجعة التقارير الدورية المطلوبة وذلك امتثالاً لمتطلبات ولوائح مجلد التوجيهات الثالث وذلك للتأكد من تطبيق الرقابة المثلى على الشركات المرخصة والتحقق من مدى التزامها بمتطلبات قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006 ومجلد التوجيهات الثالث الصادر عن مصرف البحرين المركزي في هذا الشأن.

تحديثات على الأنظمة ومجلد التامين

- *إطلاق فصل جديد متعلقاً بالتدريب والكفاءة في مجلد التوجيهات الثالث*: أصدر مصرف البحرين المركزي فصلاً جديدًا حول القواعد المتعلقة بالتدريب والكفاءة بالإضافة الى تعديل بعض الفصول ذات العلاقة مثل ''High–Level Controls (HC)'' 'Authorization (AU)' في أغسطس 2020، بعد الحصول على ملاحظات القطاع على الورقة الاستشارية الصادرة بهذا الشأن.

- *المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17):* تزامناً مع قرار مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) بتأجيل تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) "عقود التأمين" من 1 يناير 2022 الى 1 يناير 2023، قام المصرف بإصدار توجيهاً لتمديد الجدول الزمني لجميع شركات التأمين لإعداد تحليل الفجوات "Gap Analysis" حتى 31 ديسمبر 2020 ، وتقديم خطة عمل معتمدة من قبل مجلس الإدارة بحلول 31 مايو 2021 والبدء في تنفيذ المعيار الجديد على أساس نصف سنوي بدءًا من نهاية ديسمبر 2021.

حماية المصالح المشروعة لعملاء المرخص لهم والقطاع المالي

قام المصرف في يناير 2020 بإصدار قرارا بشأن الوثيقة الموحدة لتأمين المركبات من الفقد والتلف (وثيقة التأمين الشامل)، لتوحيد سياسة الحد الأدنى من المنافع والمزايا التي تغطي احتياجات حاملي وثائق تأمين ووضع أحكام لحماية حقوق والتزامات كل من المؤمن له وشركات التأمين. ويسمح القرار

لشركات التأمين بإضافة أحكام أخرى طالما أنها تعزز وتزيد من مزايا التغطية التأمينية الواردة في القرار، مع مراعاة المصادقة المناسبة.

أصدر المصرف في مارس 2020 تعميمًا يوجه به جميع شركات التأمين للتعامل مع المثمنين المرخص لهم فقط من قبل "مؤسسة التنظيم العقاري (RERA)" من أجل حماية حقوق كل من المؤمن والمؤمن له وضمان الامتثال لمعايير البحرين للتثمين (BVS).

تعزيز الشفافية

أصدرت إدارة مراقبة التأمين خلال عام 2020 التقرير السنوي لنشاط سوق التأمين لعام 2019 وذلك لرفد المهتمين بصناعة التأمين في البحرين بالإحصائيات الخاصة بأداء المالي لسوق التأمين لعامي 2018 و2019، وتضمن التقرير النتائج المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين التقليدية وشركات التكافل وإعادة التكافل (حسب فروع التأمين) في مملكة البحرين. حيث أوضح التقرير أن أقساط التأمين الإجمالية في مملكة البحرين قد ارتفعت إلى ما يقارب 287.36 مليون دينار بحريني في عام 2019 (2018: 284.02 مليون).

تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستهلك عن طريق استخدام التقنيات الحديثة

توجيهات جديدة الى شركات التامين وشركات إدارة مطالبات التأمين الصحي: في إطار جهود ومساعي المصرف نحو التحول الرقمي في مملكة البحرين وتطوير الخدمات المالية الرقمية من أجل تحسين الخدمات المقدمة للعملاء وحملة وثائق التأمين الصحي لدى زيارتهم لمقدمي خدمات الرعاية الصحية التابعة لهم ، حيث حرص المصرف على اصدار توجيهات جديدة تهدف لتحويل عملية تقديم مطالبات التأمين الصحي بطريقة إلكترونية "fully digitalized" من قبل حملة وثائق التأمين لدى زيارتهم لمقدمي خدمات الرعاية الصحية دون الحاجة لحمل أي تقارير أو استمارات مطبوعة أثناء الزيارة.

التحول الرقمي المالي

- **تقديم التقارير الاحترازية الدورية:** كجزء من المبادرات المستمرة للمصرف نحو الرقمنة المالية وتطوير الخدمات المالية الرقمية في مملكة البحرين ، أصدر المصرف توجيهًا جديدًا في يناير 2020 يطلب فيه من جميع شركات التأمين و شركات وساطة التأمين تقديم التقارير الاحترازية الدورية في شكل إلكتروني ومن خلال نظام ESRAD فقط.

- **التقديم الإلكتروني لاستمارة الأشخاص المعتمدين (الاستمارة رقم3):** أكمل المصرف تشكيل النظام الجديد والذي سيتم من خلاله تقديم استمارة أعضاء مجلس الإدارة والوظائف التنفيذية (الاستمارة رقم3) إلكترونيًا وبحسب المتطلبات المنصوص عليها في مجلد التأمين الثالث. وفي سبتمبر 2020، تم إخطار جميع شركات التأمين المرخص لهم باستخدام النظام الإلكتروني الجديد من اجل تقديم هذه الاستمارات الكترونيًا.

كوفيد -19

إجراءات استمرارية العمل: أصدر المصرف تعميماً في مارس 2020 لجميع شركات التأمين المرخص لهم للتأكد من اعتماد وجاهزية الخطط الخاصة بأعمالهم "Business Continuity and Disaster Plans"، مع إحاطة المصرف بالترتيبات والخطط المعتمدة في هذا الشأن.

تداعيات COVID-19: في يوليو 2020، قام المصرف بجمع البيانات الإحصائية من جميع شركات التأمين المرخص لها من أجل قياس آثار تداعيات وباء COVID-19 على عمليات قطاع التأمين (بشكل أساسي على الأقساط والمطالبات).

إدارة الاستقرار المالي

واصلت إدارة الاستقرار المالي في عام 2020 إجراء البحوث والتحليلات بشأن القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي كما واصلت الإدارة أداء المهام الأساسية التالية:

- إجراء البحوث المختلفة والتي تتركز على آثار جائحة كورونا COVID-19 على الاقتصاد والقطاع المالي المصرفي وأهمية التطرق إلى:
  - التداعيات على القطاع المصرفي والاستقرار المالي
  - السياسات الاحترازية الكلية والتدابير الرقابية والتنظيمية التي قام بها المصرف والقطاع المصرفي للتخفيف من آثار التداعيات المالية على مستهلكي الخدمات المالية.
  - المتطلبات الرقابية والاحترازية، ومنظومة إدارة المخاطر، واختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية والجزئية، وخطط استمرارية العمل، وخطط الإنعاش، والتقنيات المالية الحديثة، والشمول المالي الرقمي لتعزيز الاستقرار المالي.
  - إستراتيجيات دعم التعافي الاقتصادي واستمرار إجراءات الدعم الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة.

- إصدار مطبوعات مختلفة مثل تقرير الاستقرار المالي النصف سنوي والتقرير الإقتصادي السنوي بالإضافة إلى المنشورات الدورية الأخرى التي ترصد التطورات المحلية والدولية كمؤشرات السلامة المالية الفصلية.

- جمع وتصنيف ونشر المعلومات الإحصائية والبيانات المالية التي يتم إصدارها من خلال النشرة الإحصائية الشهرية.

- رصد أهم التطورات الاقتصادية العالمية في النشرة الأسبوعية الداخلية (International Weekly Bulletin).

- عملت الإدارة على تحسين جودة البيانات الإحصائية لضمان توفير البيانات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وشركات الأعمال الاستثمارية، والمؤسسات المالية الإسلامية.

- إجراء الدراسات الإستقصائية السنوية مثل مسح القوى العاملة في القطاع المالي، مسح الإستثمار في الحوافظ المالية، والمسح الجغرافي للمصارف الدولية بالتعاون مع مصرف التسويات الدولية (BIS).

- التنسيق مع المؤسسات والوكالات الدولية (كصندوق النقد الدولي، ووكالات التصنيف الإئتماني) والتفاعل مع جميع الكيانات ذات الأهمية بالنسبة للمصرف.

- قامت الإدارة بتطوير التقرير الاقتصادي لمملكة البحرين، وذلك ليشمل فصول جديدة مثل الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين. بالإضافة إلى تطوير الفصول الحالية لتكون أكثر تخصصية بالقطاع المالي لمملكة البحرين.

- تطوير إصدارات أسبوعية وشهرية لبيانات نقاط البيع.

- تطوير تقرير الاستقرار المالي النصف سنوي والذي ينشر في شهر مارس وسبتمبر من كل عام ليكون أكثر شمولية من خلال:
  - تغطية التطورات في القطاع المالي غير المصرفي كقطاع التأمين وأسواق رأس المال
  - تطوير الفصول المتعلقة بالتكنولوجيا المالية الحديثة (Fintech) والشمول المالي (Financial Inclusion) والمخاطر السيبرانية (Cyber Risk).
  - التركيز على تداعيات فيروس كورونا على القطاع المصرفي والاستقرار المالي.

- الاستمرار في تطوير اختبارات الضغط لتعزيز إدارة المخاطر للقطاع المصرفي وتقدير المخاطر المحتملة. وتجرى اختبارات الضغط على القطاعات المصرفية المختلفة والمصارف المحلية ذات الأهمية النظامية (DSIBs).

- الاستمرار بتنفيذ توصيات البرنامج الخاص بتقييم القطاع المالي في مملكة البحرين (Financial Sector Assessment Program–FSAP) الذي عقد في عامي 2016 و2017 حيث تقوم الإدارة بالتنسيق مع بعثة صندوق النقد الدولي والعمل مع إدارات المصرف الأخرى لمتابعة كافة المتطلبات المتعلقة بالبرنامج .

  - العمل على تطوير إطار السياسة الاحترازية الكلية لمصرف البحرين المركزي مع لجنة الاستقرار المالي.
  - الاستمرار في تطوير أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بأداء القطاع المالي سواء على المستوى الفردي أو الكلي.

- يعمل قسم مراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات في إدارة الاستقرار المالي على ضمان كفاءة ونزاهة البنية التحتية المالية والمدفوعات لتخصيص الموارد بمثالية في الاقتصاد.
- كما يعمل على ضمان تطبيق مبادئ البنية التحتية للسوق المالية (PFMI) على البنية التحتية المالية وأنظمة الرفع وإدارة المخاطر.

ويعمل قسم الإشراف ومراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات على الإشراف والمراقبة كالتالي:

1. المراقبة والرصد الميداني في الموقع وخارجه (Off–site and On–site Monitoring)
2. تحديث دوري ومستمر لقاعدة بيانات معلومات الأنظمة المندرجة تحت إشراف ومراقبة القسم.
3. إعداد العديد من التقارير التحليلية التي تقدم بصورة دورية من خلال دمج البيانات أو المعلومات التي يتم جمعها من المصادر المختلفة وتفسيرها في طرق عرض ورسومات توضيحية متعددة من أجل فهم ورصد بالإضافة إلى حل وتحسين وتعزيز البنية التحتية المالية والمدفوعات بالأخذ بالنظر إلى المخاطر المعنية.
4. التقييما الدورية للبنية التحتية المالية ونظم المدفوعات في الاقتصاد وتحديد الملاحظات الهامة للاختلافات في التقييمات الذاتية من قبل البنية التحتية المالية ومشغلي البنية الأساسية المالية والمشاركين في منظومة المدفوعات.
5. تطوير والعمل على عدد من الآليات لضمان مراقبة دقيقة وشاملة لمختلف مراحل وأجزاء البنية التحتية المالية والمدفوعات.

6. استمرار مختلف صور الرقابة التعاونية المتمثلة في التعاون مع الإدارات والوحدات والأقسام الأخرى داخل مصرف البحرين المركزي بالإضافة إلى الهيئات التنظيمية داخل مملكة البحرين وغيرها في جميع انحاء العالم لتلبية احتياجات المستخدمين والاقتصاد في مجال أدوات الدفع والبنى التحتية المالية لاسيما إلى تعزيز التنسيق بين الجهات المتعددة لضمان عدم حدوث أي تعارض.
7. دعم ومراقبة المشاريع الجديدة في مجالات البنية التحتية المالية والمدفوعات وابتكارات الدفع في مملكة البحرين ومن أبرز هذه المشاريع القادمة: الخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking) والشيكات الالكترونية (e-Cheques) حيث إن دور قسم مراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات دور جوهري في المراقبة والاشراف على هذه الأنظمة بالأخص عند انضمام جهات ومؤسسات مالية جدد في منظومة المدفوعات مثل مزودي خدمة الدفع، مزودي الدفع من الطرف الثالث، الخدمات المساعدة ومزودي الخدمات المساعدة.
8. متابعة دائمة لمواكبة التطورات الإقليمية والعالمية في مجال البنى التحتية المالية وأنظمة الدفع.
9. تقديم الدعم والاستشارات للأقسام والإدارات الأخرى في مصرف البحرين المركزي بما يتعلق بالبنية التحتية المالية، نظم الدفع إضافة إلى تكنولوجيا الدفع والابتكار.

الفصل

3

3. تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي

التراخيص الجديدة

وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار

أنظمة المدفوعات

إصدار النقد

البرامج التدريبية

مشاريع تقنية المعلومات

وحدة الاتصال الخارجي

الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي

التراخيص الجديدة

قام مصرف البحرين المركزي في عام 2020 بالموافقة على منح 4 مؤسسات مرخصة جديدة و2 أشخاص مقيدون جدد لمزاولة مختلف الانشطة المالية في مملكة البحرين، مقابل 12 مؤسسة مرخصة جديدة و2 أشخاص مقيدون في عام 2019. كما بلغ العدد الإجمالي للرخص الممنوحة لمزاولة الخدمات المالية 370 رخصة وأشخاص مقيدون حتى نهاية شهر ديسمبر 2020 مقارنة بـ 381 رخصة وأشخاص مقيدون ممنوحة حتى نهاية ديسمبر 2019.

هذا وقد تنوعت التراخيص الممنوحة، والصادرة لمختلف القطاعات المالية، كما هو مبين في القائمة ادناه:

1) شركة كي. بي. تي. فيديشري سيرفيسز ذ.م.م. – أمين العُهدة – الفئة ب.
2) شركة الدار كابيتال ش.م.ب (م) – شركة استثمار فئة 1 وفقاً للمبادئ الإسلامية.
3) شركة مدى لوساطة التأمين وإعادة التأمين ذ.م.م – وسطاء التأمين عبر المنصات الالكترونية.
4) سي ان مينا ش.م.ب.(مقفلة) – خدمات الأصول المشفرة الفئة 2.

الأشخاص المقيدون الجدد:

1) السيد تشاندرا كازنوبيس – خبير أكتوري.
2) السيد كولين باتيل – خبير أكتواري.

وقد تصدرت الأنشطة المتخصصة قائمة التراخيص الصادرة في عام 2020، كما هو مبين في الرسم البياني:

الزيادة في التراخيص الجديدة حسب القطاع

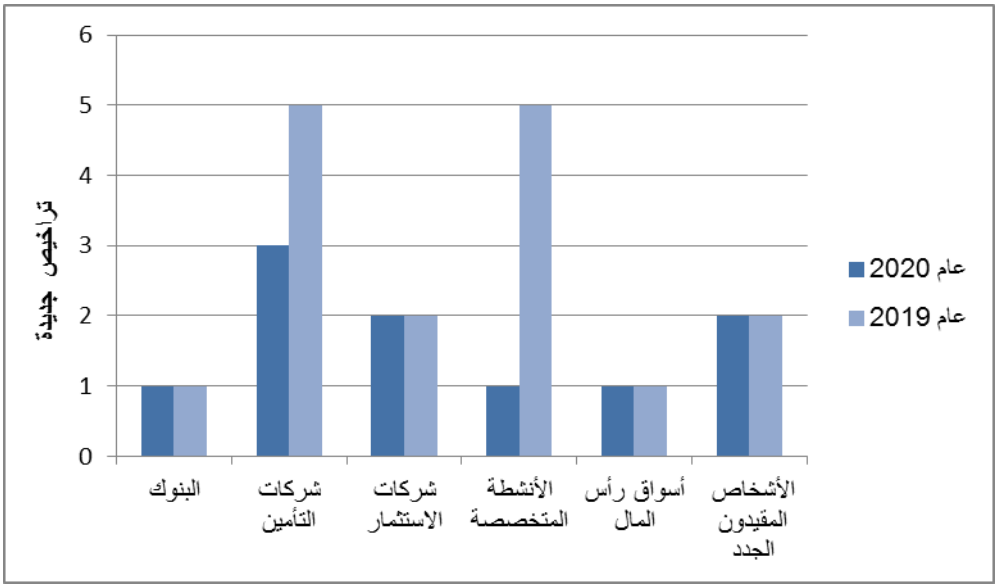

وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار

البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية

أصدر مصرف البحرين المركزي في مايو 2017، إطار عمل البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox Framework) وأصدر المصرف في يونيو 2017 قرار رقم (39) لسنة 2017، بشأن تشكيل لجنة فحص طلبات البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، حيث تختص اللجنة بفحص طلبات الانضمام إلى البيئة الرقابية التجريبية لبيان مدى توافقها مع الشروط التي يحددها المصرف المركزي في هذا الشأن.

في إطار جهود ومساعي المصرف نحو تطوير قطاع تكنولوجيا الخدمات المالية في مملكة البحرين، استمرت الوحدة بالتنسيق مع المعنيين بعقد العديد من الاجتماعات داخلياً وخارجياً بشأن تعريف الشركات والأفراد بإطار عمل البيئة الرقابية التجريبية وشرح عملية تقديم الطلب، حيث استلم المصرف حتى تاريخه 101 طلبا للانضمام للبيئة الرقابية التجريبية خلال العام 2020 وذلك على النحو الآتي:

- الموافقة على 11 طلباً، بعد أن تم دراستها ومناقشتها في لجنة فحص طلبات البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، كما أن لدينا 5 طلبات قيد الدراسة.
- رفض 6 طلبات لعدم استيفائهم للمتطلبات المنصوص عليها ضمن إطار البيئة الرقابية التجريبية.
- إلغاء 3 طلبات بناءً على رغبة المتقدمين بالطلب.

ومنذ إطلاق البيئة الرقابية التجريبية وحتى تاريخه تم تخريج 7 شركات بعد أن أنهوا بنجاح مرحلة البيئة الرقابية التجريبية، وهما:

1. شركة بوابة ترابط المندرجة تحت شركة المؤيد للتكنولوجيا
2. شركة "Rain Financial"
3. شركة "Belfrics Middle East W.L.L."
4. شركة "Sprinklexchange"
5. شركة "Basket FZE"
6. شركة "Arabianchain"
7. شركة "Braxtone"

كجزء من تطوير النظام المالي في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار، تم تنفيذ عدة مشاريع خلال عام 2020 من أجل وضع اللوائح المناسبة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار:

"Open Banking"الخدمات المصرفية المفتوحة

أطلق مصرف البحرين المركزي إطار العمل للخدمات المصرفية المفتوحة " Bahrain Open Banking Framework" في 28 أكتوبر 2020. وفي هذا السياق أصدر المصرف معايير وتوضيحات لتطوير الخدمات المصرفية المفتوحة. هذه المعايير والتوضيحات ستساعد المصارف والأطراف الثالثة على توفير الخدمات بمستويات عالية.

"Finhub973" إطلاق بيئة تنظيمية رقمية لمملكة البحرين

أطلقت وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار بيئة تنظيمية رقمية لمملكة البحرين "FinHub973" بالشراكة مع مؤسسة فنتك جالكسي كشريك تقني، ستمكن هذه البيئة الرقمية الربط بين المؤسسات المالية والمصرفية في المملكة مع شركات الفنتك من جميع أنحاء العالم من خلال تقنية ال"Open APIs"، حيث سيسمح ذلك للشركات باختبار حلولها التكنولوجية المبتكرة من خلال منصة رقمية مركزية. وتستمر الوحدة بالعمل عن كثب مع مؤسسة فنتك جالكسي الى جانب الشركاء الاستراتيجيين لتطوير البيئة التنظيمية الرقمية "FinHub973"، حيث من المتوقع أن يتم إطلاق الوظائف التشغيلية الأساسية ل FinHub973 بحلول نهاية عام 2020 وسيتم استكمال جميع الوظائف التشغيلية للمنصة بحلول الربع الأول من العام 2021.

إطلاق ورشة عمل رقمية لقطاع التأمين في البحرين

قامت الوحدة بتشكيل فريق مكون من وحدة التكنولوجيا المالية في المصرف وأعضاء من مجلس التنمية الاقتصادية (EDB)، وتناولت الإجراءات المطلوبة لنتائج آثار جائحة فيروس كورونا COVID-19، على القطاع المالي وذلك بالعمل الى تسريع التحول المالي الرقمي في المملكة، لأهمية قطاع الفنتك في الفترة القادمة على الصعيد المحلي والعالمي. ومن هذا المنطلق، قامت وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار في مصرف البحرين المركزي بعقد مجموعة من الاجتماعات مع مجلس التنمية الاقتصادية وعدد من شركات التأمين المرخصة من قبل المصرف، لتقييم الوضع الحالي لقطاع التأمين المحلي ولتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي يواجه هذا القطاع، كما أطلقت الوحدة بالشراكة مع مجلس التنمية الاقتصادية ورشة عمل مع ممثلي قطاع التأمين في 6 ديسمبر 2020، مكنّت من حصد نقاط

الضعف والتحديات المشتركة التي تواجه شركات التأمين في البحرين. ستتابع الوحدة في وضع خطة عمل لدفع قطاع التأمين نحو الابتكار والتحول الرقمي والتي ستشرف عليه الوحدة في عام 2021.

Cross-border sandbox testing من خلال "الشبكة العالمية للابتكار المالي"

انضم المصرف، ممثلا بالوحدة، في منصة اختبار الحلول التجريبية عبر الحدود (cross-border sandbox testing)، من خلال "الشبكة العالمية للابتكار المالي" "GFIN"، حيث تمكن هذه المنصة الشركات لاختبار وتجربة منتجات ونماذج أعمال مبتكرة للقطاع المالي في أكثر من بلد. حيث تم فتح باب تقديم الطلبات للشركات في 29 أكتوبر 2020 وسيكون باب تقديم الطلبات مفتوحا حتى 31 ديسمبر 2020. وتأتي مشاركة المصرف في هذه المنصة الى جانب 23 مؤسسة رقابية أخرى من عبر 5 قارات.

آليات تطوير العملية الرقابية عن طريق التكنولوجية التنظيمية (RegTech and SupTech)

تواصل الوحدة دراسة آليات تطوير العملية الرقابية عن طريق التكنولوجية التنظيمية (RegTech & SupTech). كما وقامت الوحدة بإعداد تقريرًا يسلط الضوء على مبادرات عدد من الدول في مجال التكنولوجيا التنظيمية (RegTech & SupTech) من أجل الاستفادة من تجارب هذه الدول ومواصلة تطوير وتعزيز العملية التنظيمية لمصرف البحرين المركزي.

كما وانضمت الوحدة من خلال "الشبكة العالمية للابتكار المالي" "GFIN" الى فريق العمل المخصص لدراسة تطوير العمليات الرقابية عم طريق التكنولوجيا التنظيمية في GFIN.

توجيهات حول منصات تداول الأصول الرمزية (Tokenized Assets)

تعمل الوحدة بالتعاون مع إدارة مراقبة أسواق رأس المال على إعداد دراسة مبدئية لوضع مسودة توجيهات خاصة لترخيص مشغلي منصات تداول الأصول الرمزية "Tokenized Assets".

المصارف الرقمية "Digital Banks"

قامت الوحدة بإعداد وعرض دراسة مبدئية لوضع مسودة توجيهات خاصة لترخيص المصارف الرقمية "Digital Banks". وبناءً على الدراسة، قامت الوحدة بالتنسيق مع وحدة السياسات الرقابية في وضع مسودة توجيهات خاصة لترخيص المصارف الرقمية.

الدراسات والمشاريع القائمة

فيما تعكف الوحدة حالياً على دراسة بعض المشاريع ذات الاهمية ومنها ما يلي:

- قامت الوحدة بإعداد وعرض دراسة حول "العملات المشفرة المستقرة" "Stable Coins" ومدى تأثيراتها المحتملة على قطاعنا المالي وتنتظر الوحدة التوجيهات للبت في الخطوة المقبلة بهذا الخصوص.
- تعكف الوحدة في تحديث التوجيهات الخاصة بالبيئة الرقابية التجريبية بما يتعلق بالمتطلبات الرقابية لشركات البيئة الرقابية التجريبية.
- تستعد الوحدة مع Fintech Galaxy، لإطلاق النسخة الكاملة من FinHub 973. وتعمل الوحدة باستمرار على إيجاد طرق لتحسين النظام الأساسي.
- مواصلة البحث في المبادرات الجديدة في مجال التكنولوجيا المالية لتطوير القوانين.
- تعمل الوحدة في التنسيق مع إدارة الاستقرار المالي على إعداد جدول إحصاءات يخص مجال التكنولوجيا المالية للمملكة.

عضوية اللجان الدولية /فرق العمل

- تمثل الوحدة المصرف كعضو في فريق العمل الدائم للتقنيات في مجال القطاع المالي بدول مجلس التعاون الخليجي.
- تمثل الوحدة المصرف كعضو فعّال ورئيسي في مبادرة "الشبكة العالمية للابتكار المالي" (Global Financial Innovation Network – 'GFIN').
- تمثل الوحدة المصرف كعضو في مجموعة التقنيات المالية الحديثة التابعة لصندوق النقد العربي.
- تم تعيين رئيسة وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار في المصرف كعضو في "لجنة المرأة في مجال التكنولوجيا المالية" من قبل المجلس الأعلى للمرأة. وسيركز عمل اللجنة على المساهمة في تنفيذ أولويات المبادرة الوطنية للتوازن بين الجنسين في مجال التكنولوجيا المالية وعلوم المستقبل.
- شاركت الوحدة كعضو في فريق العمل لمشروع استراتيجية التحول الرقمي لمصرف البحرين المركزي.

المشاركات في المؤتمرات وورش العمل المحلية والدولية

في مبادرة لتطوير التكنولوجيا المالية داخل مملكة البحرين من خلال الاطلاع على خبرات الدول الأخرى ولمشاركة تجارب مملكة البحرين في هذا السياق، شاركت الوحدة في عدة مؤتمرات وورش عمل (عبر الانترنت).

أنظمة المدفوعات

نظام المدفوعات والتسويات (SSS & RTGS)

بلغ مجموع التحويلات المصرفية عن طريق نظام الدفع الآني (RTGS) خلال عام 2020، 278,212 عملية أي بمعدل يومي بلغ 1,122 عملية تحويل بمبلغ 67.7 مليار دينار أي بمعدل يومي بلغ 273.1 مليون دينار بحريني موزعة على النحو التالي:

- بلغ عدد التحويلات المصرفية بين المصارف التجارية من خلال النظام المذكور أعلاه 36,096 عملية تحويل بمبلغ 62.512 مليار دينار بحريني.
- كما بلغ عدد تحويلات الزبائن من خلال هذا النظام أيضاً 242,116 عملية تحويل بمبلغ 5.23 مليار دينار بحريني.
- بلغ مجموع الرسوم الواردة من المصارف الأعضاء في RTGS وSSS (رسوم المعاملات ورسوم العضوية السنوية) 357,385 دينار بحريني في عام 2020.
- وبلغ مجموع عدد العمليات المصرفية من خلال نظام تسوية الأوراق المالية (SSS) 2,667 عملية تحويل بمبلغ 14.735 مليار دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ 11 عملية وبمعدل يومي بلغ 59.417 مليون دينار بحريني خلال عام 2020.

المقاصة

بلغ عدد الشيكات المتداولة من خلال شركة بنفت البحرين لعام 2020، 2,331,423 شيك بمعدل يومي بلغ 9,401 بمبلغ 7.266 مليار دينار بحريني بمعدل يومي بلغ 29.3 مليون دينار بحريني.

شبكة الصرف الآلي

يقوم مصرف البحرين المركزي بعمليات التسوية لشبكة الصرف الآلي عن طريق شركة (بنفت). حيث بلغ عدد عمليات السحب المحلية من خلال نظام شبكة الصرف الآلي (بنفت) خلال عام 2020 ما مجموعه 19,273,841 عملية بمعدل يومي بلغ 52,661 عملية سحب تقريباً بمبلغ 1.644 مليار دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ 4.491 مليون دينار بحريني.

نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS) بالإضافة لنظام عرض ودفع الفواتير الإلكتروني (EBPP)

- بلغ عدد عمليات تحويل +Fawri في عام 2020 ما مجموعه 47,468,505 عملية بقيمة إجمالية بلغت 2.245 مليار دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات +Fawri 191,405عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 9.053 مليون دينار بحريني.

- وقد بلغ عدد عمليات Fawri في عام 2020 ما مجموعه 8,704,680 عملية بقيمة إجمالية بلغت 13.401 مليار دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات Fawri 35,100 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 54.035 مليون دينار بحريني.

- كما بلغ عدد عمليات Fawateer في عام 2020 ما مجموعه 13,400,786,645 عملية بمبلغ إجمالي قدره 463.366 مليون دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات Fawateer 54,035,430 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 1.868 مليون دينار بحريني.

نظام آفاق للمدفوعات

نظام المدفوعات "آفاق" المقدم من شركة المدفوعات الخليجية، هو منصة مدفوعات إقليمية مشتركة تربط بين أنظمة التسويات الإجمالية الآنية الخاصة بكل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث يتم تنفيذ المعالجة الفورية للحوالات المتبادلة بين دول المجلس نهاية اليوم بما في ذلك التسويات الإجمالية. يتضمن نموذج "آفاق" التشغيلي في مرحلته الأولى خدمات متعددة للتحويلات بعملات دول المجلس، وفي المرحلة الثانية سيتم إدراج عملات أخرى ضمن خدمات "آفاق" مثل الدولار الأمريكي واليورو، مما يمكّن من معالجة نسبة كبيرة من المدفوعات العابرة للحدود.

أما بالنسبة للمشاركين في نظام آفاق فهم مؤسسات النقد والمصارف المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، المؤسسات المالية في دول المجلس والمشاركة في أنظمة المدفوعات المحلية هذا وبالإضافة إلى فروع المؤسسات المالية سواء كانت تابعة لشركات خليجية أو أجنبية والتي تلتزم وتطبق شروط المشارَكة وتكون مشارِكة بنظام التحويلات المركزي.

يساهم وجود نظام مدفوعات موحد عبر دول مجلس التعاون في تحقيق العديد من المنافع الاقتصادية أهمها دعم نمو التجارة والاستثمارات بين أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي كما يشكل رافداً من روافد التنوع الاقتصادي، كما يساهم في دعم وتعزيز الثقة في التعاون الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، هذا وبالإضافة إلى تناغم وتكامل السياسات المالية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

أطلق نظام آفاق للمدفوعات بتاريخ 10 ديسمبر 2020 مع مصرف البحرين المركزي والمصرف المركزي السعودي كأول مشاركين في النظام. كما يجدر بالذكر أن مصرف البحرين المركزي قام بإجراء أول عملية تحويل في نظام آفاق.

إصدار النقد

استمرت الإدارة بعملية العد والفرز والإتلاف المباشر للأوراق النقدية الغير صالحة للتداول بواسطة آلات العد والفرز والإتلاف، حيث بلغت كمية الإتلاف خلال عام2020م 124,588,055 دينار بحريني لجميع الإصدارات النقدية البحرينية.

بلغ مجموع الإيداعات من الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية من قبل بنوك التجزئة العاملة في مملكة البحرين خلال عام 2020م 1,117,025,500 دينار بحريني، كما بلغ مجموع السحوبات للأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية لنفس الفترة 1,175,069,540 دينار بحريني.

بلغ النقد المتداول 745,826,940/- دينار في 31 ديسمبر 2020، حيث تمثل المسكوكات المعدنية - 22,986,350/ دينار والأوراق النقدية 722,840,590/- دينار، وبلغت قيمة الأوراق النقدية المتداولة (الإصدار الرابع) 74,780,480/- دينار، حيث تشكل 10.35٪ من إجمالي الأوراق النقدية المتداولة، بينما بلغت قيمة الأوراق النقدية القديمة المتداولة (الإصدار الثالث) 8,626,635/- دينار أو ما نسبته 1.19٪.

فيما بلغ مجموع الأوراق النقدية المحدّثة من فئة 5 و10 و20 دينار في التداول بتاريخ 31 ديسمبر 2020 639,433,475/- دينار بحريني حيث تشكل 88.46٪ من إجمالي الأوراق النقدية المتداولة.

أنشأ مصرف البحرين المركزي نظام جديد لتسجل جميع طلبات السحب والإيداع النقدي من قبل مصارف التجزئة من خلال الشبكة الخارجية لمصرف البحرين المركزي. سيحل النظام الجديد محل النظام اليدوي الحالي الذي يتطلب تلقي جميع طلبات السحب والإيداع النقدي من المصارف عبر الهاتف.

البرامج التدريبية

واصل مصرف البحرين المركزي خلال العام 2020 وضع وتنفيذ السياسات القائمة على تطوير المهارات والقدرات اللازمة لموظفي المصرف والتنمية الشاملة للقطاعين المصرفي والمالي في البحرين، إلا أن الظروف الراهنة والمتعلقة بفيروس كورونا (كوفيد 19) قد حتّمت إلغاء معظم الدورات والبرامج الداخلية والخارجية، واقتصر التدريب على البرامج التدريبية الالكترونية المقدمة عن بعد والتي بادر عدد من المعاهد والمؤسسات المحلية والدولية بتقديمها خلال هذه الفترة.

ولتحقيق هذه السياسة تم ما يلي:

- تنمية مهارات وقدرات موظفي المصرف من خلال الاستفادة من برامج معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية وذلك بتدريب 110 موظفين في 88 دورة تدريبية في المجالات المختلفة مثل الإدارة المالية والصيرفة الاسلامية والمتابعة والتأمين والإدارة ومهارات الحاسب الآلي.

- تعزيز الكفاءات المهنية والتقنية من خلال ابتعاث 168 موظفاً إلى 54 من البرامج التدريبية وورش العمل والمؤتمرات المنظمة من قبل منظمات محلية وإقليمية وعالمية مثل معهد الدراسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وغيرها من المصارف المركزية والمعاهد المتخصصة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدورات والمؤتمرات قد تناولت عدة مجالات منها الرقابة المصرفية والمتابعة والاقتصاد والاستثمار والتأمين والموارد البشرية والمشتريات والتكنولوجيا المالية وتقنية المعلومات.

- منح فرص التدريب العملي لعدد 19 من الطلبة الجامعيين بهدف تأهيلهم للانخراط في سوق العمل.

- الاستفادة من التعليم الذاتي عن بعد من خلال تزويد 100 موظفٍ ببرنامج تعليم إلكتروني تابع لمصرف التسويات الدولية ومختص بالمجالات المصرفية والمالية.

مشاريع تقنية المعلومات

تم تنفيذ العديد من المشاريع خلال عام 2020 بحسب توجهات الخطة الاستراتيجية لتقنية المعلومات، كمايلي:

إجراء اختبارات الإختراق للتحقق من وجود ثغرات أمنية

في إطار العمل المستمر لتعزيز أمن وحماية المعلومات، تعاقدت إدارة تقنية المعلومات مع شركة متخصصة لإجراء اختبارات الاختراق للتحقق من وجود أي ثغرات أمنية عبر جميع البنى التحتية وتطبيقات أنظمة تقنية المعلومات، بحيث يمكن تدارك ومعالجة تلك الثغرات على النحو الأمثل والاسرع.

وقد قدمت الشركة نتائج الاختبار إلى قسم أمن المعلومات بمصرف البحرين المركزي، والتي تضمنت قائمة بالثغرات الأمنية العالية والمتوسطة والمنخفضة الخطورة. وقد تم معالجة تلك الثغرات وإيجاد حلول لتعزيز متانة الضوابط الأمنية ضد الاختراقات، وأفادت الشركة في تقريرها بأن مصرف البحرين المركزي يتمتع بمستوى ممتاز في حماية أمن المعلومات.

واتباعاً لأعلى معايير أمن المعلومات، فقد أجرى مصرف البحرين المركزي عدة اختبارات خلال عام 2020.

الخدمات المصرفية المفتوحة

عملت إدارة تقنية المعلومات خلال سنة 2020 على إدارة مشروع الخدمات المصرفية المفتوحة وبالتعاون مع الإدارات المعنية في المصرف ولجنة الخدمات المصرفية المفتوحة لإنجاز المشروع، حيث أصدر صرف البحرين المركزي إطار العمل الخاص بتطبيق الخدمات المصرفية المفتوحة وتدشينه على المنصة الإلكترونية الخاصة بذلك في نهاية شهر أكتوبر 2020 لتسهيل التنفيذ لهذه الخدمات من قبل المصارف والمؤسسات المالية. ويشمل هذا الإطار الإرشادات التشغيلية ومواصفات الواجهة التقنية المفتوحة لبرمجة التطبيقات (API)، وإطار الحوكمة العام بما فيها المعايير المطلوبة لحماية بيانات العملاء. وستكمل هذه الترتيبات الجديدة توجيهات المصرف حول هذه الخدمات والتي سبق إصدارها في ديسمبر 2018.

لقد تم تطوير إطار عمل الخدمات المصرفية المفتوحة بالتعاون مع شركة استشارية وبالتشاور مع بنوك التجزئة والمؤسسات المالية الأخرى في المملكة. وقد تم تطوير إطار العمل وتصميمه خصيصًا لمملكة البحرين بعد دراسة أفضل الممارسات في الدول المتقدمة بما يحقق الرؤية الاستراتيجية للمصرف، وذلك بتقديم خدمات أفضل بتكاليف أقل مع خيارات متعددة لعملاء المصارف.

الدراسة الإستراتيجية الرقمية

فيما يتعلق بـ "مشروع الدراسة الاستراتيجية الرقمية" لمصرف البحرين المركزي والذي تم تنفيذه مع شركة KPMG Fakhro الاستشارية، فقد تم إعداد وتقديم دراسة شاملة لمصرف البحرين المركزي تتضمن نماذج الأعمال الناشئة والتي من المتوقع أن تؤثر على القطاع المصرفي، وعرض التوصيات اللازمة لاستيعابها، بالإضافة إلى تحديد الموضوعات الأساسية التي نتجت بعد الدراسة والتحليل والمقارنة مع المراكز المالية الرائدة واجراء مقابلات عديدة مع ممثلي القطاع المالي من مختلف الفئات.

كما يتضمن التقرير مبادئ توجيهية مقترحة وأطر تنظيمية لاستيعاب نماذج الأعمال الحديثة والتقنيات الناشئة، وقد تم الإنتهاء من إعداد خطة لتنفيذ مخرجات الدراسة تشمل جميع النتائج والتوصيات وفقًا للأولوية والأهمية.

مشروع نظام المدفوعات الخليجي (آفاق)

بادر فريق مصرف البحرين المركزي من إنهاء التجهيزات لمتطلبات ربط نظام المدفوعات الآني (RTGS) بنظام المدفوعات الخليجي (آفاق) والمبني من قبل شركة المدفوعات الخليجية، ويعد هذا النظام جزءاً من بنية تحتية إقليمية تعمل شركة المدفوعات الخليجية على تطويرها لتستند عليها نظم المدفوعات الإقليمية المشتركة بين دول مجلس التعاون وذلك من خلال توفير نظام تسوية آنية بين المصارف المركزية الخليجية، ودعم التعامل بالعملات المحلية لدول مجلس التعاون، وتسهيل عمليات المقاصة والتسويات المالية وتعزيز متطلبات الإندماج بين الأسواق المالية وضمان سرعة إتمام التحويلات النقدية وخفض تكلفة التحويل على العملاء وتوحيد نسقها ، بالإضافة لضمان حمايتها بقدر عال من الأمن لتفادي المخاطر السيبرانية ومخاطر أمن المعلومات، مما يساهم هذا النظام في تعزيز الاستقرار المالي لدول مجلس التعاون الخليجي.

وقد تم الإنتهاء من الإختبارات التجريبية للربط خلال شهر ديسمبر 2020 بمشاركة كلٍ من مصرف البحرين المركزي، المصرف المركزي السعودي، شركة المدفوعات الخليجية بالإضافة لعدد من مصارف التجزئة العاملة بمملكة البحرين والمملكة العربية السعودية.

وبناء عليه تم إطلاق المرحلة الأولى من تشغيل نظام المدفوعات الخليجي (آفاق) والتي بدأت في العاشر من ديسمبر 2020 حيث تم تبادل التحويلات المالية ما بين مصرف البحرين المركزي والمصرف المركزي السعودي بإستخدام نظام المدفوعات الخليجية (آفاق)، وستنضم قريبا بقية المصارف المركزية الخليجية إلى النظام وفق البرنامج الزمني ومراحل العمل المتفق عليها.

نظام الحسابات Dynamic 365

تم الإنتهاء من استبدال نظام الحسابات الحالي (ACCPAC) بنظام جديد (Dynamic 365) والذي يواكب أحدث الإصدارات التقنية لأنظمة الحسابات، فقد تم البدء بالمشروع مع شركة (Global ITS) منذ منتصف يناير 2020، حيث تم دراسة متطلبات المشروع لإدارات المصرف ذات الصلة ومن ثم الشروع في تنفيذ وتطوير النظام بحسب التعديلات المقترحة. كما تم تنظيم ورش العمل التدريبية والاختبارات التجريبية من قبل مستخدمي النظام.

ترقية خدمات البريد الإلكتروني لموظفي مصرف البحرين المركزي إلى منصة مايكروسوفت 365

تماشيًا مع مبادرة "السحابة" والتي أطلقتها حكومة مملكة البحرين لاستخدام منصة Microsoft Office 365 ، نجح فريق تقنية المعلومات بمصرف البحرين المركزي من نقل جميع خدمات البريد الإلكتروني لموظفي المصرف إلى Office 365 ، كما يقوم الفريق تدريجياً بإضافة أدوات وميزات أخرى مثل Microsoft Teams و OneDrive و SharePoint والتي ستعزز من خبرة وكفاءة عمل موظفي مصرف البحرين المركزي.

علاوة على قام فريق أمن المعلومات بمصرف البحرين المركزي بتحديث سياسات "أمن السحابة" مع مواصلة تعزيزها، وذلك لتتماشى مع الخطة الحكومية للإنتقال السحابي الكامل.

استجابة مصرف البحرين المركزي لجائحة فيروس كورونا COVID-19

استجابة لجائحة فيروس كورونا المستجد والذي استدعى فرض سياسة "العمل من المنزل" ، فقد حرص

فريق تقنية المعلومات بمصرف البحرين المركزي على عدم تأثر سير العمل للموظفين وذلك من خلال إعداد إجراءات متعددة للمساعدة والتي شملت :

- شراء أجهزة حاسوب محمولة للموظفين الذين لم يكن لديهم جهاز في المنزل.
- توفير حل "الشبكة الإفتراضية الخاصة VPN" لتمكين الموظفين العاملين عن بعد من الوصول إلى التطبيقات الداخلية لمصرف البحرين المركزي بشكل آمن.
- توفير آلية حماية متقدمة (تعتمد على تقنية IPsec) لإدارة التفتيش للوصول إلى بياناتهم المحلية بأمان.
- تقديم تسهيلات مؤتمرات الفيديو عن طريق تطبيق ميكروسوفت تيمز Microsoft Teams وتطبق زووم Zoom للاجتماعات الافتراضية وبالتالي تعزيز مشاركات الموظفين.
- استخدام أدوات ميكروسوفت Microsoft OneDrive و SharePoint للوصول إلى المستندات ومشاركتها بفعالية.

علاوة على ذلك، استخدم فريق أمن المعلومات بمصرف البحرين المركزي جلسات توعية افتراضية لتثقيف الموظفين حول أفضل ممارسات العمل عن بُعد ومراجعة سياسات مصرف البحرين المركزي للتأكد من أنها تغطي السلامة والأمن في مثل هذه الظروف.

الإنتقال إلى البنية التحتية السحابية AWS

وفقًا للمبادرة السحابية لحكومة مملكة البحرين، واصل مصرف البحرين المركزي توسيع البنية التحتية السحابية لـ AWS ، وكتكليف من هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية ، فقد تم ترحيل جميع أنظمة مصرف البحرين المركزي التي استضافتها سابقًا في AWS ايرلندا بنجاح إلى مركز بيانات AWS البحرين.

الدليل الإرشادي الشامل لمصرف البحرين المركزي

فيما يخص تطوير الدليل الإرشادي الشامل (CBB Rulebook) والذي يحتوي على مجلدات المتطلبات الرقابية والاشرافية للمؤسسات المالية المرخصة عبر صفحات الانترنت المستضافه من قبل شركة (Thomson Reuters) العالمية، تم تدشين الموقع الجديد للدليل الإرشادي في شهر مارس 2020 بعد اجتياز جميع الإختبارات التجريبية من قبل وحدة السياسات الرقابية بمصرف البحرين المركزي بنجاح.

نطاق سويفت

تم توفير خدمة (SWIFT Scope) لتسهيل مراقبة وتحليل حركة مدفوعات ومعاملات SWIFT عبر الحدود، والتي تمكن مصرف البحرين المركزي من إعداد التقاريرعن التدفقات المرتبطة من هذه الحركة. وقد أكملت SWIFT مع فريق تقنية المعلومات بمصرف البحرين المركزي تثبيت مكونات SWIFT خلال شهر نوفمبر 2020. كما تم إرسال التعميم إلى المؤسسات المالية المرخص لها لإبلاغهم بعملية الإنضمام، وقد بدأت بعض المؤسسات بالاشتراك في الخدمة على أن تقوم باقي المؤسسات بالإنضمام للخدمة تباعاً قبل نهاية مارس 2021

.

النظام الالكتروني للسحب والإيداع لمصارف التجزئة

استمراراً لتطوير عمليات إدارة إصدار النقد فيما يخص خدمات السحب والإيداع للفئات النقدية من قبل مصارف التجزئة والتي تتم بشكل يومي، قام مصرف البحرين المركزي بتطوير نظام إلكتروني متكامل يتيح لمصارف التجزئة التواصل مع إدارة إصدار النقد وتقديم طلبات خدمات السحب والإيداع إلكترونياً، وذلك ليتسنى لإدارة إصدار النقد مراجعة الطلبات بشكل مسبق وتسهيل تقديم الخدمات لمصارف التجزئة. وقد قامت إدارة إصدار النقد بالتعميم على كافة مصارف التجزئة للبدء بالاستخدام الفعلي للنظام اعتباراً من بداية شهر نوفمبر 2020.

نموذج طلب الإعتماد للشخص المراد توظيفه من قبل المؤسسات المالية المرخصة

حرصاً على تطوير عمليات الرقابة المصرفية لتقديم أفضل الخدمات الإلكترونية للمؤسسات المالية، فقد قام مصرف البحرين المركزي بتطوير نموذج طلب اعتماد الشخص المراد توظيفه من قبل المؤسسات المالية المرخصة (Form for approved person) إلكترونياً، حيث تتيح هذه الخدمة للمؤسسات المالية تقديم طلب الاعتماد إلكترونياً مع إرفاق جميع المستندات اللازمة.

وبذلك تستلم الإدارة الرقابية المختصة في مصرف البحرين المركزي النموذج إلكترونياً بحيث تستطيع من خلال النظام تصفح الطلب والاطلاع على المرفقات ومراجعة المعلومات المدخلة من قبل المؤسسات المالية. وقد تم الإنتهاء من تعميم النظام على كافة المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة مصرف البحرين المركزي اعتباراً من شهر سبتمبر 2020.

نظام المساعدة المكتبية Helpdesk

سعياً لرفع جودة الخدمات المساندة وتسهيل أعمال موظفي مصرف البحرين المركزي، دشنت إدارة تقنية المعلومات "نظام الخدمات المساندة" والذي يتيح لموظفي المصرف الإبلاغ ومتابعة الطلبات المتعلقة بخدمات الدعم الفني (كمشاكل الشبكات والبرامج والطابعات وغيرها).

ويشمل النظام على عدة خدمات من ضمنها ميزة كتالوج الخدمة "Service Catalog" والتي تُعرض من خلاله جميع خدمات قسم تقنية المعلومات بطريقة سهلة وميسرة، وقد تم استبدال نمط العمل السابق والمعتمد على الطلبات الورقية بنظام الكتروني مرن يسهل عملية تقديم ومتابعة الطلبات.

ولتسهيل استخدام الخدمة من قبل موظفي مصرف البحرين المركزي، فبالإمكان فتح الطلب عبر بوابة نظام الخدمات المساندة أو البريد الإلكتروني، أو عن طريق تطبيق الهاتف المحمول المتوفر على أجهزة شركة الآيفون والأجهزة العاملة بنظام الأندرويد.

وحدة الاتصال الخارجي

الأخبار الصحفية التي أصدرها المصرف:

- العدد الاجمالي للاصدارات الصحفية (114 اصدار)
- العدد الاجمالي لاصدارات السندات والصكوك (87 عدد)
- العدد الاجمالي للأخبار الصحفية عن فعاليات وانجازات المصرف (27 خبر)

الإصدارات الصحفية

العنوان	التاريخ
مصرف البحرين المركزي يصدر تعليمات خاصة بالبيانات الصحفية المتعلقة بالنتائج المالية للشركات المساهمة العامة	12.01.2020
مصرف البحرين المركزي يعرض خطة المصرف بشأن التحول الرقمي على المؤسسات المالية	13.01.2020
النشرة الإحصائية الشهرية لمصرف البحرين المركزي – نوفمبر 2019	.1.2020019
مصرف البحرين المركزي يحذر المستهلكين من التعامل مع شركة غير مرخصة – bahrain.bitcoin	28.01.2020
ادراج رئيس وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار بمصرف البحرين المركزي في قائمة النساء الرائدات في	09.03.2020

مجال التكنولوجيا المالية لعام 2019	
مصرف البحرين المركزي يخفض سعر الفائدة على تسهيلات الإقراض	12.03.2020
مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماع مع مجلس ادارة جمعية مصارف البحرين	12.03.2020
مصرف البحرين المركزي: استمرار تقديم الخدمات في كافة فروع المصارف والمؤسسات المالية	12.03.2020
مصرف البحرين المركزي يخفض سعر الفائدة الأساسي	16.03.2020
بيان صحفي من مصرف البحرين المركزي حول الإجراءات والتدابير الرقابية والتنظيمية لاحتواء انتشار فيروس كورونا على القطاع المصرفي	18.03.2020
محافظ مصرف البحرين المركزي: تأجيل ديون جميع المواطنين لمدة 6 أشهر بدون رسوم، وبدون فوائد على الفائدة، ولا زيادة في سعر الربح/الفائدة	19.03.2020
مصرف البحرين المركزي يصدر توجيهات إلى شركات الصرافة فيما يتعلق بالإجراءات الاحترازية لتعقيم العملات النقدية	23.03.2020
وفقاً للتوجيهات الملكية السامية المصرف المركزي: لا فوائد أو أرباح أو رسوم على الأقساط المؤجلة	24.03.2020
مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الأول لعام 2020	29.03.2020
مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الثاني لعام 2020	16.05.2020
مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين يطلقان خدمة مرابحة الصكوك	07.06.2020
مصرف البحرين المركزي يُعقب على ما تم تداوله بشأن احتساب رسوم على عمليات فوري وفوري+	28.07.2020
مصرف البحرين المركزي يحذر المستثمرين والعملاء من التعامل مع مؤسسات مالية غير مرخصة – Bridge Capital Advisors و Green Knight Financial Services	06.08.2020
إطلاق خدمة الترميز للدفع اللا تلامسي (Tokenization) في مملكة البحرين	31.08.2020
استمرارًا للحزمة المالية والاقتصادية مصرف البحرين المركزي: استجابة المصارف بتأجيل القروض حتى نهاية العام الجاري بما لا يؤثر على سيولة المصارف وملائتها المالية	20.09.2020
مصرف البحرين المركزي: لا رسوم إدارية على طلب تأجيل قسط القرض وتوجيه المصارف على تطبيق الاحكام والشروط القائمة للقروض	22.09.2020
مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الرابع لعام 2020	11.10.2020
مصرف البحرين المركزي يطلق أول منصة من نوعها للتكنولوجيا المالية تهدف لتشجيع الابتكار في المنطقة	20.10.2020
مصرف البحرين المركزي يصدر إطار العمل الخاص بالخدمات المصرفية المفتوحة	28.10.2020
مصرف البحرين المركزي يحذر عملاء المصارف في التعامل مع المعلومات الشخصية والمصرفية	05.11.2020
مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الخامس لعام 2020	13.12.2020
مصرف البحرين المركزي يشارك في اجتماعات مجالس المستقبل العالمية	14.12.2020

المؤتمرات والمنتديات

الفعالية	التاريخ
منتدى جمعية رجال الأعمال البحرينية حول القطاع المصرفي	14 January 2020
مؤتمر BBK للاقتصاد الرقمي2020	14–15 January 2020
ورشة عمل مصرف البحرين المركزي وKPMG للتحول الرقمي في القطاع المصرفي	13 January 2020
إطلاق منصة Finhub 973	20th October 2020
مؤتمر أيوفي السنوي الثامن عشر للهيئات الشرعية	25–26 October 2020
الاحتفال بمرور مائة عام على القطاع المصرفي في البحرين	27 October 2020
إطلاق إطار عمل الخدمات المصرفية المفتوحة لمملكة البحرين	28 October 2020
المنتدى الرابع "فينتيك" لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا	24–25 November 2020
المؤتمر السنوي للدفع الإلكتروني والإنترنت 2020	2–3 December 2020
اليوم العالمي للمصارف 2020	3 December 2020
مؤتمر أيوفي والمصرف الإسلامي للتنمية السنوي الخامس عشر	14–15 December 2020
مؤتمر التحول الرقمي في التأمين 2020	22 December 2020

المقابلات

الجهة الاعلامية أو الفعالية	ضيف المقابلة	التاريخ
العربية	سعادة المحافظ رشيد المعراج	21 January 2020
تلفزيون البحرين	الهام طالب- مدير إدارة مراقبة التأمين	24 February 2020
CNBC عربية	حصة السادة، مدير إدارة الخدمات المصرفية	10 June 2020

الجوائز

الجهة المنظمة	العنوان	التاريخ
هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية	جائزة التميز في التواصل مع العملاء	12 October 2020
محافظة العاصمة	المركز الثاني في مسابقة محافظة العاصمة لأجمل تزيين للمباني (من فئة المؤسسات الحكومية) وذلك بمناسبة احتفالات البلاد بالعيد الوطني 2020	20 January 2021

برنامج تواصل

العدد الاجمالي للمقترحات/الشكاوي/الاستفسارات المستلمة 1092 موزعه كالاتي:

- العدد الاجمالي للشكاوي المستلمة (822 شكوى).
- العدد الاجمالي للاستفسارات المستلمة (208 استفسار).
- العدد الاجمالي للمقترحات المستلمة (62 مقترح).

الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي

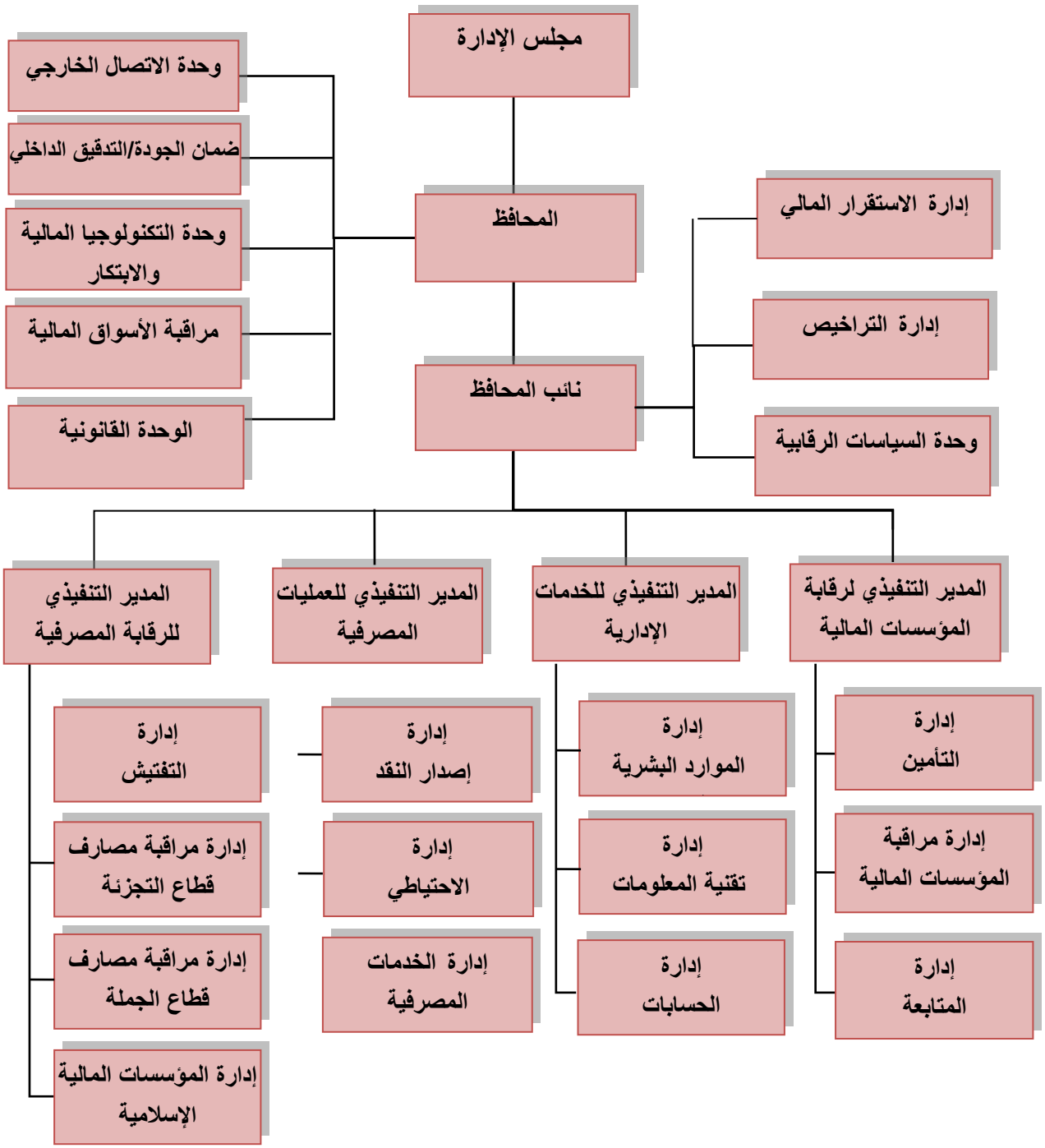

الفصل

4

4. البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

مصرف البحرين المركزي

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

والبيانات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

المحتويات ***الصفحة***

تقرير مدققي الحسابات المستقلين	١-٢
الميزانية العمومية	٣
حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات	٤
إيضاحات حول البيانات المالية	٥ - ١٠

شركة إرنست ويونغ الشرق الأوسط
صندوق بريد ١٤٠
طابق ١٠ – البرج الشرقي
مركز البحرين التجاري العالمي
المنامة، مملكة البحرين

هاتف : ٥٤٥٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
فاكس : ٥٤٠٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
manama@bh.ey.com
سجل تجاري رقم – ٢٩٩٧٧

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لمصرف البحرين المركزي ("المصرف المركزي")، والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وحساب الأرباح والخسائر والتخصيصات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وأداؤه المالي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للسياسات المحاسبية المفصح عنها في الإيضاح رقم ٢ حول هذه البيانات المالية ووفقاً للمرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦.

أساس الرأي
تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند *مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية* الواردة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المصرف المركزي وفقاً *لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)* ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

مسئوليات الإدارة حول البيانات المالية
إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للسياسات المحاسبية المفصح عنها في الإيضاح رقم ٢ حول البيانات المالية ووفقاً للمرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسئولة عن تقييم قدرة المصرف المركزي على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد البيانات المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف المركزي أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه البيانات المالية.

نبني عالماً أفضل للعمل

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لِما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- فهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمصرف المركزي.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.

- التأكد من مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المصرف المركزي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المصرف المركزي في أعماله كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل البيانات المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

سجل قيد الشريك رقم ٢٤٤
٣٠ مارس ٢٠٢١
المنامة، مملكة البحرين

الميزانية العمومية
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	ايضاح	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
الموجودات			
ذهب	٣	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠
احتياطيات أجنبية	٤	٧٥٢,٥٧٩	١,٥٧١,٧٤٣
مبالغ مستحقة من وزارة المالية	٥	١,٩٠١,٣٧٠	١,٢٠٨,٣٧٣
نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات خزينة	٦	٣٥١,٤٣٦	٣٧٩,١٩١
موجودات أخرى	٧	١٣,٩٧٢	١٤,٥٣٤
إجمالي الموجودات		٣,٠٢١,٨٥٧	٣,١٧٦,٣٤١
المطلوبات			
عملات ورقية ومعدنية متداولة	٣	٧٤٥,١١٧	٦٨٧,٠٦٧
ودائع بالدينار البحريني		١,٤١٣,٣٨٥	١,٥٨٧,٨٩٧
ودائع أخرى		٢٤٧,٣١٨	٢٩٥,١٦٩
مبالغ مستحقة لمصارف مركزية أخرى		٤,٦٢١	٣,١٧٢
أرباح مستحقة لحكومة مملكة البحرين		٢,٥٠٠	٢,٥٠٠
مخصص العملة المسحوبة		٦,١٦١	٦,١٦٦
مطلوبات أخرى	٨	٧,١٤٣	٨,٤٠٤
إجمالي المطلوبات		٢,٤٢٦,٢٤٥	٢,٥٩٠,٣٧٥
أرصدة رأس المال			
رأس المال	٩	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
احتياطي عام	١٠	٢٦٥,٢٣٧	٢٥٨,١٦٢
احتياطي طوارئ	١١	١٠٩,١٩٥	١٠٥,٩١٥
احتياطي إعادة التقييم	١٢	٢١,١٨٠	٢١,٨٨٩
إجمالي أرصدة رأس المال		٥٩٥,٦١٢	٥٨٥,٩٦٦
إجمالي المطلوبات وأرصدة رأس المال		٣,٠٢١,٨٥٧	٣,١٧٦,٣٤١

حسن خليفة الجلاهمة
رئيس مجلس الإدارة

رشيد محمد المعراج
المحافظ

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٣ جزءاً من هذه البيانات المالية.

حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	إيضاح	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
الإيرادات			
إيرادات الفوائد		٢٨,٦٥٦	٧٣,٨١٩
مصروفات الفوائد		(١٧,١٢٨)	(٢٨,٠٨٧)
صافي إيرادات الفوائد		١١,٥٢٨	٤٥,٧٣٢
رسوم التسجيل والتراخيص		٥,٢٨٣	٥,٤٢٩
أرباح تحويل العملة من بيع الدولارات الأمريكية		٩,٤٣٧	٨,١١٤
صافي أرباح الاستثمار المحققة		١,٢٣٨	٣,٢٠١
إيرادات أخرى		٣,٥٦٢	١,٨٧٠
مجموع الإيرادات		٣١,٠٤٨	٦٤,٣٤٦
المصروفات			
مصروفات الموظفين		(١٢,٦٣٧)	(١٢,٠٦٣)
مصروفات عمومية وإدارية		(٢,٧٦٠)	(٢,٦٧٠)
مصروفات طباعة الأوراق النقدية		(١,٣٥٩)	(٧٠٤)
رسوم الصناديق المدارة والرسوم الاستشارية		(٩١)	(٢٩٠)
مجموع المصروفات التشغيلية		(١٦,٨٤٧)	(١٥,٧٢٧)
الربح للسنة قبل مخصص انخفاض القيمة		١٤,٢٠١	٤٨,٦١٩
مخصص انخفاض القيمة		(٥١)	(١٦)
الربح للسنة		١٤,١٥٠	٤٨,٦٠٣
محول لاحتياطي طوارئ	١١	(٤,٥٧٥)	(٢١,٨٠٢)
محول لاحتياطي عام	١٠	(٧,٠٧٥)	(٢٤,٣٠١)
أرباح مستحقة لحكومة مملكة البحرين		٢,٥٠٠	٢,٥٠٠

حسن خليفة الجلاهمة
رئيس مجلس الإدارة

رشيد محمد المعراج
المحافظ

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٣ جزءاً من هذه البيانات المالية.

١ الأنشطة

مصرف البحرين المركزي ("المصرف المركزي") هو شخص اعتباري عام تم إنشائه بموجب قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦ ("القانون"). وينص القانون على أغراض المصرف المركزي بالإضافة إلى صلاحياته ومهامه.

المصرف المركزي مسئول عن الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين.

يقوم المصرف المركزي بتطبيق السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف الأجنبي، وإدارة الاحتياطيات الحكومية وإصدار سندات الدين وإصدار العملة الوطنية والإشراف على نظم الدولة للمدفوعات والسداد. كما أن المصرف هو الجهة التنظيمية الوحيدة للقطاع المالي في البحرين، حيث يغطي جميع الأنشطة المصرفية وأنشطة التأمين وأعمال الاستثمار وأنشطة أسواق رأس المال. لا يملك المصرف المركزي أي فروع أو عمليات خارج البحرين.

العنوان المسجل لمصرف البحرين المركزي هو مبنى مصرف البحرين المركزي بالمنطقة الدبلوماسية، ص.ب ٢٧، مملكة البحرين.

تتكون البيانات المالية لمصرف البحرين المركزي من الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وحساب الأرباح والخسائر والتخصيصات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى ولقد تمت الموافقة على إصدارها بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢١.

٢ السياسات المحاسبية الهامة

أعدت البيانات المالية وفقاً لمتطلبات المرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦ باستخدام السياسات المحاسبية الهامة التالية. تم تطبيق السياسات المحاسبية المعروضة أدناه على نحو ثابت لكافة السنوات المعروضة في هذه البيانات المالية، عدا المشار إليه.

١/٢ العرف المحاسبي
أعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

٢/٢ الذهب
يحتسب الذهب بالتكلفة.

٣/٢ احتياطيات أجنبية
تتكون الاحتياطيات الأجنبية من ودائع واستثمارات بعملات أجنبية. تظهر جميع الاستثمارات والودائع بالتكلفة، مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة.

بالنسبة لمحفظة استثمارات المصرف المركزي، يتم إطفاء علاوات أو خصومات الشراء بطريقة القسط الثابت على الفترة المتبقية للاستثمار، وتدرج ضمن إيرادات الفوائد في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

يتم احتساب مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية بتاريخ السداد، أي بتاريخ سداد المعاملة.

٤/٢ نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات خزينة
تتكون هذه الأرصدة من نقد في الصندوق وودائع/إيداعات بالدينار البحريني لدى البنوك وسندات خزينة عالية السيولة.

٥/٢ المعدات
جميع المعدات التي يستخدمها مصرف البحرين المركزي تظهر بالتكلفة التاريخية، مطروحاً منها الاستهلاك. تشمل التكلفة التاريخية على المصروفات التي يمكن نسبها مباشرةً لشراء المعدات.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢/٥ المعدات (تتمة)
يتم تحديد الأرباح والخسائر عند بيع المعدات عن طريق مقارنة العوائد بالقيمة الدفترية، وتدرج في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

٢/٦ عملات ورقية ومعدنية متداولة
العملات الورقية والمعدنية المتداولة تظهر صافي من العملات الورقية والمعدنية بالدينار البحريني التي يحتفظ بها المصرف المركزي كمخزون.

٢/٧ العملات الأجنبية
يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة.

يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية على أساس القيمة الإسمية الرسمية للدينار البحريني بالنسبة للدولار الأمريكي وأسعار صرف العملات الأخرى عند إغلاق السوق.

وفقاً للمادة رقم ٢٢ (أ) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، فإن جميع الأرباح / (الخسائر) الناتجة من إعادة تقييم موجودات أو مطلوبات مصرف البحرين المركزي المقيمة بالعملات الأجنبية نتيجة لأي تغير في سعر معادلة الدينار البحريني، أو سعر الصرف لموجودات مصرف البحرين المركزي لهذه العملات يجب تسجيلها في حساب خاص تحت مسمى "احتياطي إعادة التقييم".

عند بيع الموجودات المقومة بالعملات الأجنبية، يتم احتساب الربح أو الخسارة على عنصر صرف العملة الأجنبية للموجود المباع في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

يتم إعادة تقييم العقود الآجلة بالنسبة للحركة في أسعار صرف العملات الأجنبية على أساس شهري. يتم احتساب الأرباح أو الخسائر على أساس شهري في احتياطي إعادة التقييم للعقود الآجلة غير المسددة. يتم عكس هذه الأرباح أو الخسائر في الشهر التالي. تحتسب الأرباح والخسائر الناتجة من سداد العقود الآجلة عن طريق مقارنة أسعار صرف العملات الأجنبية بتاريخ الشراء مع أسعار صرف العملات الأجنبية بتاريخ السداد، ويتم إحتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة في احتياطي إعادة التقييم.

٢/٨ مخصص انخفاض القيمة
يقوم المصرف المركزي بتاريخ كل ميزانية عمومية بتحديد ما إذا كان هناك دلائل موضوعية على انخفاض قيمة أحد الاستثمارات. يتم تقدير انخفاض القيمة في الاستثمارات في السندات على أساس المحفظة .العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند تحديد الدلائل الموضوعية على انخفاض القيمة تشمل مقارنة التكلفة الإجمالية مع القيمة السوقية العادلة لكل محفظة، لتحديد أي انخفاض جوهري وأي انخفاض مؤقت في القيمة السوقية العادلة للمحفظة، ويحمل على حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

يستخدم المصرف المركزي احتياطي الطوارئ لتغطية انخفاض القيمة للموجودات الأخرى المتعلقة بأهداف المصرف المركزي ضمن الإجراءات التي يقرها مجلس الإدارة لتطوير وتحسين الاقتصاد الوطني في إطار السياسة الاقتصادية العامة لمملكة البحرين.

٢/٩ إثبات الإيراد

إيرادات الفوائد
يتم احتساب إيرادات الفوائد على أساس الفترة الزمنية، مع الأخذ بالاعتبار المبلغ الأساسي ومعدل الفائدة المطبق.

رسوم التسجيل والتراخيص
يتم احتساب رسوم التسجيل والتراخيص على أساس السنة الميلادية التي تتعلق بها على أساس مبدأ الاستحقاق.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٩/٢ إثبات الإيراد (تتمة)

صافي أرباح وخسائر الاستثمار المحققة
يتم احتساب صافي أرباح وخسائر الاستثمار المحققة الناتجة من بيع الموجودات في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات، عند بيع هذه الموجودات.

١٠/٢ مصروفات الفوائد
يتم احتساب مصروفات الفوائد على المبالغ المستحقة من الدينار البحريني والودائع الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق باستخدام معدل القسط الثابت في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

١١/٢ مصروفات طباعة الأوراق النقدية
يتم احتساب المصروفات المتعلقة بطباعة الأوراق النقدية في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات عند تكبدها.

١٢/٢ المخصصات
يتم احتساب المخصصات عندما ينشأ على المصرف المركزي التزام قانوني أو ضمني نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من موارد ذات منافع اقتصادية ويمكن عمل تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بمعدل يعكس التقديرات الحالية للسوق لقيمة الوقت، متى ما كان ذلك مناسباً، والمخاطر المتعلقة بالمطلوبات.

٣ فائض الدعم المصرح به على العملة قيد التداول

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
الدعم المصرح به:		
ذهب	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠
احتياطيات أجنبية - إيضاح ٤	٧٥٢,٥٧٩	١,٥٧١,٧٤٣
	٧٥٥,٠٧٩	١,٥٧٤,٢٤٣
العملات الورقية والمعدنية المتداولة	(٧٤٥,١١٧)	(٦٨٧,٠٦٧)
فائض الدعم المصرح به على العملة المتداولة	٩,٩٦٢	٨٨٧,١٧٦

وفقاً للمادة رقم (١٩) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، فإن الاحتياطيات الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي يجب ألا تقل عن ١٠٠ % من قيمة العملة المتداولة.

بلغت القيمة العادلة للذهب ١٠٧,٣٥٢ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩: ٨٦,٢٩٧ ألف دينار بحريني).

٤ احتياطيات أجنبية

	٢٠٢٠ ألف دينار بحريني	٢٠١٩ ألف دينار بحريني
ودائع البنوك	٧٠٩,٦١٩	١,٣٩٠,١١٩
محافظ السندات، متضمنة على صناديق مدارة	٤٢,٩٦٠	١٨٠,٤٤٢
سندات مالية أخرى	٨٦,٧٢٧	٨٦,٧٢٧
	٨٣٩,٣٠٦	١,٦٥٧,٢٨٨
مطروحاً منها :مخصص انخفاض القيمة	(٨٦,٧٢٧)	(٨٥,٥٤٥)
	٧٥٢,٥٧٩	١,٥٧١,٧٤٣

٤ احتياطيات أجنبية (تتمة)

جميع السندات مدرجة في أسواق نشطة، وأن نسبة ٩٩,٧٤٪ تمثل السندات المتعلقة بحكومة البحرين أو تعد من الدرجة الاستثمارية BBB أو أعلى (٢٠١٩: ٩٧,٨٣٪) بناءً على قيمها السوقية. جميع الودائع (٢٠١٩: ١٠٠٪) و١٠٠٪ من السندات (٢٠١٩: ٧٣,٦١٪) هي بالدولار الأمريكي. بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى في سنة ٢٠١٩، تم تحوطها بشكل جوهري إلى الدولار الأمريكي وتضمنت صافي الخسائر غير المحققة بقيمة ١٥٤ ألف دينار بحريني على هذه السندات غير المعروضة بالدولار الأمريكي وعقود الصرف الأجنبي الآجلة ذات الصلة المستخدمة للتحوط من هذه السندات.

القيمة السوقية لمحافظ السندات (بما في ذلك النقد والفوائد المستحقة المحتفظ بها ضمن هذه المحافظ) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بلغت ٤٥,٤٩٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ١٨٣,٧١٠ ألف دينار بحريني).

قام المصرف المركزي باحتساب مخصص انخفاض القيمة بمبلغ ١,٢٩٥ ألف دينار بحريني خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩: ٢,٦٠٠ ألف دينار بحريني) والتي تم تحميلها إلى احتياطي الطوارئ (راجع إيضاح ١١).

٥ مبالغ مستحقة من وزارة المالية

يمثل هذا المبلغ صافي المبلغ المستحق من وزارة المالية للمدفوعات والمقبوضات المتعلقة بالوزارة التي قام بها المصرف المركزي.

٦ نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات الخزينة

	٢٠٢٠ *ألف* ***دينار بحريني***	٢٠١٩ *ألف* *دينار بحريني*
النقد	٢٢	٢٨
مبالغ مستحقة من بنوك محلية	٥٦,٧٣٩	١٦,٣٢٦
صكوك إجارة / سندات وأذونات خزينة صادرة عن حكومة البحرين	٢٩٤,٦٧٥	٣٦٢,٨٣٧
	٣٥١,٤٣٦	٣٧٩,١٩١

٧ موجودات أخرى

	٢٠٢٠ *ألف* ***دينار بحريني***	٢٠١٩ *ألف* *دينار بحريني*
فوائد مستحقة	٣,٤٧٠	٥,٢٨٩
قروض الموظفين	٤,٧٥٣	٤,٧٣٦
معدات	٣,٩٠٦	٢,٧٠٦
أخرى	١,٨٤٣	١,٨٠٣
	١٣,٩٧٢	١٤,٥٣٤

٨ مطلوبات أخرى

	٢٠٢٠ *ألف* ***دينار بحريني***	٢٠١٩ *ألف* *دينار بحريني*
رسوم تراخيص مؤجلة مستلمة	٤,٦٢٩	٤,٧٠٩
ذمم دائنة أخرى	٢,٠١٥	٢,٥٦٣
فوائد مستحقة	٢٧٤	٧٢٦
مصروفات مستحقة	٢٢٥	٤٠٦
	٧,١٤٣	٨,٤٠٤

٩ رأس المال

	٢٠٢٠ *ألف* *دينار بحريني*	٢٠١٩ *ألف* *دينار بحريني*
المصرح به	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
الصادر والمدفوع بالكامل	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠

١٠ احتياطي عام

	٢٠٢٠ *ألف* *دينار بحريني*	٢٠١٩ *ألف* *دينار بحريني*
الرصيد في بداية السنة	٢٥٨,١٦٢	٢٣٣,٨٦١
المحول من حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات	٧,٠٧٥	٢٤,٣٠١
الرصيد في نهاية السنة	٢٦٥,٢٣٧	٢٥٨,١٦٢

وفقاً للمادة رقم (١٢) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، يحتفظ المصرف المركزي باحتياطي عام، ويتم التخصيص له بالنسب التالية من صافي الربح للسنة:

- ١٠٠٪ من صافي الربح، إلى أن يصل مبلغ الاحتياطي العام ٢٥٪ من رأس المال المصرح به للمصرف المركزي؛
- ٥٠٪ من صافي الربح، إلى أن يساوي مبلغ الاحتياطي العام رأس المال المصرح به للمصرف المركزي؛ و
- ٢٥٪ من صافي الربح، إلى أن يصل مبلغ الاحتياطي العام لضعف مبلغ رأس المال المصرح به للمصرف المركزي.

يتم تحويل أي مبلغ متبقي من صافي الربح بعد التخصيصات أعلاه، والتخصيصات لاحتياطي الطوارئ إلى الحساب العام لمملكة البحرين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماد البيانات المالية للمصرف المركزي.

١١ احتياطي طوارئ

	٢٠٢٠ *ألف* *دينار بحريني*	٢٠١٩ *ألف* *دينار بحريني*
الرصيد في بداية السنة	١٠٥,٩١٥	٨٦,٧١٣
المحول خلال السنة	٤,٥٧٥	٢١,٨٠٢
المستخدم خلال السنة	(١,٢٩٥)	(٢,٦٠٠)
الرصيد في نهاية السنة	١٠٩,١٩٥	١٠٥,٩١٥

وفقاً للمادة رقم (٢١) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، وافق مجلس الإدارة على تحويل مبلغ وقدره ٤,٥٧٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٩: ٢١,٨٠٢ ألف دينار بحريني) من صافي الربح للسنة الحالية إلى احتياطي الطوارئ واستخدام مبلغ وقدره ١,٢٩٥ ألف دينار بحريني لمخصص انخفاض القيمة (٢٠١٩: ٢,٦٠٠ ألف دينار بحريني) (راجع إيضاح ٤).

١٢ احتياطي إعادة التقييم

	٢٠٢٠ *ألف* ***دينار بحريني***	٢٠١٩ *ألف* *دينار بحريني*
الرصيد في بداية السنة	٢١,٨٨٩	٢٠,٥٥٧
الحركة خلال السنة	(٧٠٩)	١,٣٣٢
الرصيد في نهاية السنة	٢١,١٨٠	٢١,٨٨٩

يتعلق احتياطي إعادة التقييم بأرباح وخسائر أسعار صرف العملات الأجنبية المحتسبة وفقاً لقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، والسياسات المحاسبية للمصرف المركزي.

١٣ المطلوبات المحتملة والالتزامات

المطلوبات المحتملة والالتزامات، والتي يتم مقاصة بعضها مع الالتزامات المقابلة لأطراف أخرى، تنشأ في السياق الاعتيادي للعمل، بما في ذلك المطلوبات الطارئة المتعلقة بالضمانات والتعويضات ذات الصلة بعمليات دعم السيولة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٢٠١٩، لم يكن هناك أي مطلوبات محتملة أو التزامات قائمة، باستثناء عقود أسعار صرف العملات الأجنبية القائمة في ٢٠١٩ بقيمة إسمية تبلغ ٦٢,٦٩٢ ألف دينار بحريني